

نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

كوثريات عدد - 89 سبتمبر / أيلول - 2024

كوثريات

عدد - 89

نظرة على اللامرئي:

آخر إصدارات مركز «كوثر» حول
العنف المسلط على النساء
ذوات الإعاقة الحسية في تونس

حتى يصبح اللامرئي مرئيا:

كي لا تكون الإعاقة الحسيّة سببا
في المزيد من الإقصاء والعنف



سلّطت كورونا منذ اجتياحها العالم مطلع 2020 الضوء على تفاقم أشكال العنف المسلط ضد النساء على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق. كان ذلك جراء فترات الإغلاق والتداعيات الكثيرة والخطيرة لهذه الأزمة الصحية التي خلّفت وما تزال أزمات اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية كبيرة على الفئات الأكثر هشاشة ومن بينها النساء والفتيات.

وكشفت الجائحة أيضا أن مظاهر الأزمة وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي تضاعفت عدة مرات تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة عموما، وذوات الإعاقة الحسية خصوصا. ورفعت الستار على عديد الصعوبات والعوائق التي تعاني منها هذه الفئة في الوصول إلى الخدمات وفي تلقي المعلومات وقت الأزمات وفي الاندماج الكامل والتمتع بكل الموارد المتاحة لتخطي زمن الأزمة.

في هذا السياق، وضمن اهتمامه بالقضايا المتصلة بمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر أكثر من مشروع، اختار مركز «كوثر» الاشتغال على مسألة العنف المسلط ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية. كان ذلك من خلال مشروعه «حتى يصبح اللامرئي مرئيا» بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمناهضة العنف ضد النساء. وقد شكّل موضوع المشروع مجازفة علمية وإجرائية حقيقية، فالاهتمام بالنساء ذوات الإعاقة السمعية والبصرية وضعنا منذ أول خطوة أمام شح شديد وندرة في البيانات والإحصاءات إن لم نقل انعدام الدراسات والبحوث حول هذه الفئة تحديدا. ويشير الواقع أيضا إلى تفاقم الصعوبات والعوائق الكثيرة التي يعاني منها ذوو وذوات الإعاقة. إضافة إلى ذلك ما تزال خطط التنمية والاستراتيجيات الوطنية بعيدة عن إدراج حقوق ذوي وذوات الإعاقة في منوال التنمية وفي السياسات والتشريعات بالقدر المطلوب. وتواجه منظمات المجتمع المدني التي تشتغل على الموضوع صعوبات في تعبئة الموارد وفي العمل ميدانيا لفائدة هذه الفئات. وتقل المراكز المتخصصة لذوي وذوات الإعاقة ما يحد من فرص التعليم والتكوين والإحاطة والاندماج الاقتصادي لهؤلاء. وفي كل ذلك، تكون النساء والفتيات الأكثر هشاشة وتوجه العراقيل والصعوبات بشكل مضاعف كونهن نساء.

في ظل واقع مازالت فيه هذه الفئة غير مرئية، يعاني أفرادها التهميش والإقصاء والوصم الاجتماعي، كانت المجازفة أيضا في أن يتم التطرق إلى هذا الموضوع عبر مداخل متعددة تشمل البحث والتدريب والتوعية والمناصرة وتسهيل وصول النساء الناجيات من العنف إلى خدمات الإحاطة والمرافقة. وكذلك في تعبئة مظلة مهمة من الشركاء للانخراط في المشروع وبعث تحالف لمناصرة حق ذوي وذوات الإعاقة في الاندماج الكامل في الحياة العامة.

لم يستهدف المشروع فقط النساء والفتيات من ضعاف وفاقدي البصر والصم والبكم ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، بل تمكّن من حشد فئات أخرى تشمل العاملات والعاملين في مراكز الإيواء ومراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف والجمعيات المتخصصة في مجال الإعاقة والدوائر الحكومية والسلطات المحلية والمؤسسات الجامعية ووسائل الإعلام.

كان هدفنا تعزيز المحيط الجمعياتي والمؤسساتي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء فاقدرات وضعيفات البصر، والصم والبكم وضعيفات السمع ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. وسعيًا إلى المساهمة في تغيير السياسات عبر التوجه إلى صناع القرار السياسي قصد إدماج حقوق ذوي وذوات الإعاقة السمعية والبصرية في منوال التنمية.

من المؤسف اليوم القول إن الواقع المتردي لذوي وذوات الإعاقة لا يقتصر على بلد واحد أو منطقة، لكن لا بد من الإقرار بأن أكثر من 80% منهم يعيشون في البلدان النامية، وفي وضع غير ملائم لاسيما فيما يتعلق بمعظم أهداف التنمية المستدامة. وقد حددت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تعليقها العام بشأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة ضمن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ثلاثة مواضيع رئيسية تبعث على القلق تتعلق بحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن وهي العنف، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتمييز. إذ يستمر العنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة بما في ذلك العنف الجنسي والاعتداء الجنسي والتعقيم القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاستغلال والاقتصادي.

كما أشارت اللجنة أيضا إلى انتشار التمييز متعدد الأشكال والجوانب ضد النساء ذوات الإعاقة، بسبب نوعهن الاجتماعي وإعاقتهن، وعوامل أخرى لم تعالج معالجة كافية في التشريعات والسياسات منها الحق في الحياة، والحق في الاعتراف على قدم المساواة أمام القانون. وتغيب أو تقل مشاركة النساء ذوات الإعاقة في عمليات صنع القرار في الحياة السياسية والعامّة وغالبا لا يتم إدراج منظور النوع الاجتماعي في السياسات المتعلقة بالإعاقة علاوة على عدم وجود منظور حقوق الإعاقة في السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وقلّة التدابير الكفيلة بتعزيز تعليم وتوظيف النساء ذوات الإعاقة.

حتى يصبح اللامرئي مرئيا هي نداء عاجل حتى لا يتخلف ذوو وذوات الإعاقة السمعية والبصرية عن ركب التنمية، وحتى يتم التعاطي مع قضاياهم وقضاياهن من منظور حقوقي يكرّس إنفاذ حقوقهم ويمكن من مراقبة السياسات والإجراءات ومراجعتها وتقييمها وتعديلها بما يخوّل وضع حد للتمييز والتهميش والإقصاء الممارس ضدهم. ولا بد للإعاقة مهما كان نوعها ألا تكون بأي شكل من الأشكال عامل تغيب أو تقييد أو حرمان أو تعنيف أو إساءة للكرامة الإنسانية. ●

كي لا تكون الإعاقة الحسيّة سببا في المزيد من الإقصاء والعنف

كان العنف المسلط على المرأة وما زال أهم عائق أمام التمكين الشامل للنساء بالنظر إلى أشكاله المتعددة التي تطال النساء بقطع النظر عن أعمارهن أو أوضاعهن، وإلى آثاره العميقة التي قد لا تمحى على مرّ السنوات. وتزداد وتيرة العنف وحدته خلال الأزمات وعادة ما يكون أداة الطرف القوي للهيمنة على الطرف الأضعف والأكثر هشاشة.

إذ تسهم التحولات والتحديات الديموغرافية المرتبطة بتغير المناخ، وطبيعة الأزمات طويلة الأمد، وتزايد وتيرة اندلاع النزاعات، علاوة على حركات النزوح والهجرة جميعها في زيادة هائلة لمعدلات حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي حين تتوفر إحصائيات وبيانات عن العنف المسلط على النساء والفتيات من ذوات الإعاقات الحسية في المجالين الخاص والعام والذي تفاقمت عوامل الخطر المرتبطة به جرّاء القيود ذات العلاقة بجائحة كورونا.

وباعتماد منهجية البرامج المتدمجة، صمّم المشروع ليشمل البحث والتدريب والتوعية والمناصرة حتى تكون النساء والفتيات ذوات الإعاقات الحسيّة أكثر قدرة على حماية أنفسهن والإبلاغ عن العنف، وكى تكون البيئّة المجتمعية والمؤسّساتية والتشريعية داعمة وحامية لهذه الفئة الأكثر هشاشة من النساء.

تضمّن المشروع أهدافا طموحة عمليّة وقابلة للتحقيق، تمثلت في الدفاع عن حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقات الحسيّة بهدف ضمان تلبية احتياجاتهن، وتعزيز مشاركتهن بشكل أفضل في الحياة العامّة بما في ذلك الوصول إلى الخدمات المحلية، والرعاية اللائمة للناجيات من العنف.

وفي حين تتوفر إحصائيات وبيانات عن العنف المسلط على النساء بشكل عام، فإن النساء ذوات الإعاقات السمعية والبصرية يعتبرن غائبات عن مختلف المؤشرات، والحال أنّهن الأكثر تعرضا لمختلف أشكال العنف. ولفتت جائحة كورونا إلى هذا النقص في الإحصاءات في الوقت الذي تبين فيه كيف أن مظاهر وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تضاغت خلال فترات الإغلاق بشكل مقلق وتوسعت دائرته ليشمل فئات نسائيّة عديدة أولها ذوات الإعاقات.

ولأنه دأب على مواكبة مختلف التطورات والتغيّرات المتصلة بقضايا وحقوق النساء، وصلب اهتمامه بموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتنفيذه لأكثر من مشروع حوله، لم يكن مركز «كوثر» ليغفل عن ضرورة الاهتمام بمسألة العنف المسلط على النساء ذوات الإعاقات السمعية والبصرية. ترجم هذا الاهتمام في مشروع «حتى يصبح اللامرئي مرثيا» الذي انطلق تنفيذه في تونس منذ سنة

وتشير مختلف الدراسات والتقارير إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو واحد من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعا وانتشارا في العالم، وهو لا يعرف حدودا اجتماعية أو اقتصادية أو وطنية. ومع أنه يقوّض صحة الناجيات وكرامتهن وأمنهن واستقلاليتهن، إلا أنه ما يزال محاطا بثقافة الصمت، وتدعمه معايير وموروثات ثقافية إمّا تؤازره أو تبرّره أو تقلّل من شأنه باعتباره ظاهرة عادية ومألوفة في العلاقات بين الرجال والنساء.

وتشير البيانات الصادرة عن منظمة الصحة العالميّة لعام 2021 إلى وجود حوالي امرأة من بين كل ثلاث نساء، أو ما يقارب من 736 مليون امرأة وفتاة حول العالم، قد تعرّضن للعنف من قبل الشريك الحميم، أو العنف الجنسي من غير الشريك، أو كليهما، مرّة واحدة على الأقل في حياتهن. وفي المناطق الأكثر تضرّرا في المنطقة العربية، يفيد قرابة ثلثي النساء والفتيات بتعرضهن للعنف في حياتهن.



التي تحول دون اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، والتي ترتبط بالتعليم والعمل والصحة والوصول إلى الخدمات والتمتع بالحقوق. كما قدمت جملة من التوصيات من أجل تعزيز الاندماج الكامل لذوات الإعاقة السمعية والبصرية في مختلف المجالات.

ولئن اهتمت الدراسة بالجانب النوعي في علاقة النساء ذوات الإعاقة الحسية بالعنف المسلط عليهن، إلى أنه من الجدير الإشارة إلى أنه وعلى المستوى الكمي غالباً ما يتم اعتبار الإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة بذوي وذوات الإعاقة بشكل عامّة والإعاقة السمعية والبصرية بشكل خاص غير دقيقة. وتشير تقديرات المعهد الوطني للإحصاء في تونس إلى أن 2.2 بالمائة من السكان هم من ذوي وذوات الإعاقة، يتوزعون بين صعوبات خفيفة بنسبة 44.3 بالمائة وصعوبات كبيرة بنسبة 37.2 بالمائة وإعاقة عميقة بنسبة 18.5 بالمائة. وتمثل النساء 49.39 بالمائة والرجال 50.61 من مجمل ذوي الإعاقة في تونس. وتمثل الإعاقة البصرية 29 بالمائة والإعاقة السمعية 6 بالمائة وتقدر نسبة الإعاقات المتعددة 32 بالمائة من مجموع الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

من الشركاء والمستفيدين بشكل غير مباشر وهم : الجمعيات المتخصصة في مجال الإعاقة والدوائر الحكومية والسلط التشريعية ومراكز الاستماع وإيواء النساء الناجيات من العنف ووسائل الإعلام.

نظرة على اللامرئي : دراسة نوعية تتحدى المسكوت عنه

من بين أبرز مكونات المشروع الدراسة النوعية التي تم إنجازها بالاعتماد على المقابلات ومجموعات التركيز مع أطراف متنوعة، للبحث في مسألة العنف المسلط على النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية. تعدّ الدراسة الأولى من نوعها في تونس وفي المنطقة العربية، وقد جاءت لتسدّ فجوة معرفية كبيرة بخصوص البحث في الموضوع.

وقد كشفت هذه الدراسة عن أشكال العنف المسلط على هذه الفئة في المجالين الخاص والعام وتأثيرها في بناء الذات وفي العلاقة مع الآخر، وتناولت بالبحث أهم الصعوبات والعراقيل

كان من الأهمية بمكان عبر تنفيذ مختلف مكونات المشروع أن تكتسب النساء ذوات الإعاقة السمعية والبصرية معرفة أعمق بالقوانين وبالخدمات المتاحة في حال التعرّض إلى العنف وكيفية الوصول إلى هذه الخدمات ومهارات جديدة يمكنهن توظيفها بما يعزّز اندماجهم في المجتمع. هذا إضافة إلى ضرورة أن تتوفر لمقدمي الخدمات المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع النساء ذوات الإعاقة السمعية والبصرية الناجيات من العنف وسبل الإحاطة بهن ومرافقتهن للتغلب على الاندماج المجتمعي، وذلك عبر تطوير مواد تدريبية مخصصة. كما هدف المشروع أيضاً إلى توعية المجتمع بحقوق هذه الفئة من النساء والفتيات وبأهمية انخراطهم في جهود مناهضة العنف المسلط عليهن، وإلى دعوة واضعي السياسات إلى سنّ تشريعات وقوانين داعمة لذوي وذوات الإعاقة بشكل عام، وذوي وذوات الإعاقة السمعية والبصرية بشكل خاص.

لقد تم تنفيذ المشروع باعتماد منهجية تشاركية جمعت المستفيدات بشكل مباشر وهن النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية، إضافة إلى عدد

الإطار التشريعي والمؤسسي ذو الصلة بالإعاقة

سنت منذ الستينيات تشريعات لصالح الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، وطورت هيكل مرافقة. وتواصل الاهتمام بالموضوع من خلال اعتماد القانون رقم 46-81 المؤرخ 29 ماي 1981. إلا أنها استغرقت ما يقرب من 25 عاماً لتطوير تشريعاتها والانتباه بشكل أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم سن القانون التوجيهي عدد 83-2005 والأمر عدد 1467 لسنة 2006 مؤرخ في 30 ماي 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتسيير تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة داخل البنايات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبنائات الخاصة المفتوحة للعموم. وانضمت تونس إلى الحركة الدولية للاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووقعت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 2007 وصادقت عليها في عام 2008.

كما نص دستور 2022 في المادة 54 على أن الدولة يجب أن تحمي الأشخاص ذوي الإعاقة من أي شكل من أشكال التمييز، وتضمن إدماجهم الكامل في المجتمع. وتناولت عديد القوانين الأخرى مسألة الأشخاص ذوي الإعاقة، على غرار مجلة حماية الطفل، ومجلة الشغل، والقانون الأساسي للقضاء على العنف ضد النساء في 2017، والقانون الانتخابي لسنة 2022. وتعددت المؤسسات الحكومية المعنية بالإعاقة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وتنوعت الجمعيات، سواء التي ترجع بالنظر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، أو تلك المستقلة عنها.



استراتيجية مناصرة لإدماج حقوق ذوي وذوات الإعاقة في السياسات والمخططات

والإقصاء وتؤهل لاندماجهم. ولتنفيذ استراتيجية المناصرة، تم بعث تحالف جمعياتي واسع يضم 11 طرفاً منها مركز «كوثر».

تتوجه ورقة السياسات الأولى إلى المجالس المحلية والمجالس الجهوية والمجلس الوطني للجهات والأقاليم بهدف إدماج حقوق ذوي وذوات الإعاقة السمعية والبصرية في منوال التنمية. وتتوجه ورشة السياسات الثانية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تعبئة جهود مختلف الجهات الفاعلة لتعزيز لغة الإشارات ونشرها، وذلك من خلال فتح المجال للتفكير المشترك بين مختلف القطاعات لوضع سياسة عامة واضحة للنهوض بلغة الإشارات والاعتراف بها. فيما تتوجه ورقة السياسات الثالثة إلى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بتونس في اتجاه إدماج ذوي الإعاقة في منظومة الحماية من العنف والتعهد بالضحايا.

استراتيجية مناصرة و3 ورقات سياسات بشأن القضايا ذات الأولوية للنساء ذوي الإعاقة السمعية والبصرية تم بلورتها استناداً إلى نتائج الدراسة النوعية وأهم استخلاصاتها. وقد تم إعداد الاستراتيجية وورقات السياسات بالتعاون مع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة «إنسانية وإدماج» والمنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم عرضها ومناقشتها على الأطراف المعنية بها وهي وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، جامعة المنار والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

ناقشت استراتيجية المناصرة والورقات جملة من القضايا التي تلقي الضوء على الوضع الحالي لذوات الإعاقة والتحديات القائمة بما يخول العمل الجماعي على تحقيق تمتع هؤلاء الأشخاص بحقوقهم الإنسانية والدستورية في إطار وطني ومواطني وبيئة تخرجهم من دائرة التهميش

الرقمنة لتعزيز نفاذ ذوات الإعاقة السمعية والبصرية للمعلومات

إيماناً منه بما يمكن أن تتيحه الرقمنة من تسهيلات في النفاذ إلى المعلومات ونشرها وتقاسمها، قام مركز «كوثر» بترجمة نصوص قانونية بالصوت والصورة بلغة الإشارات، تم وضعها على المنظومة القانونية الإلكترونية لدعم حقوق المرأة والطفل في تونس «ورقتي». كما قام أيضا باستحداث أقسام جديدة في النشرة الإخبارية الصوتية «ديما معنا» بالشراكة مع جمعيتي «إبصار» و«صوت الأصم» بتونس. تقدم النشرة الصوتية معلومات عن مختلف المسائل التي تهم ذوات وذوي الإعاقة.

تمكّن مركز «كوثر» كذلك من ملاءمة تطبيق «سايفناس» الخاصة بالوقاية من العنف المسلط على النساء في الأماكن العامة، كي تكون متاحة لفائدة ذوات الإعاقة البصرية ويعمل كذلك على تطوير أداة ذكية تتصل بالتطبيق بديلة للهاتف الجوال.

كشف اشتغال مركز «كوثر» على قضايا ذوات الإعاقة السمعية والبصرية أن التحديات التي تواجهها هذه الفئة هي أكبر بكثير مما تتم الإشارة إليها. وهو ما جعل التعامل مع مسألة الإعاقة يقتصر إلى حد الآن على اعتبارها وضعية اجتماعية معزلة عن أبعاد شاملة للإدماج ولتعزيز الاعتراف بالحقوق وإنفاذها. ومكّن المشروع أيضا من تبين ضعف العمل على تغيير العقلية وكسر الصور النمطية والوصم والتمييز على أساس الإعاقة، وضعف تشريك ذوي وذوات الإعاقة في صياغة السياسات وضعف ادماجهم في منظومتي التعليم والتشغيل.

وأوضحت جميع العقبات والصعوبات أن الدفع في اتجاه تمتيع ذوي وذوات الإعاقة بحقوقهم لن يتحقق إلى من خلال عمل تشاركي وسياسات متسقة ومتجانسة لوضع سياسة عامة في مجال الإعاقة تعترف للأشخاص ذوي الإعاقة بمواطنتهم الكاملة.

Pour que l'invisible soit visible



حملات إعلامية وتوعوية

على امتداد تنفيذ المشروع، نفذت ثلاث حملات إعلامية للتوعية بضرورة مناهضة العنف المسلط على النساء والفتيات ذوات الإعاقة الحسية، عبر الإبلاغ عنه والتنديد به. وقد قاد مركز «كوثر» هذه الحملات على حساباته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي وفي تسع محطات إذاعية عمومية وخاصة، وطنية ومحلية وجمعياتية. وقد تزامنت هذه الحملات مع إحياء 16 يوما نشاطا مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي واليوم العالمي للإعاقات المتعددة. وقد انخرط في هذه الحملات مجموعة واسعة من الشركاء. وقد هدفت هذه الحملات إلى جعل قضايا الإعاقة موضع شأن عام، وتشجيع الحديث عنه وتناوله في وسائل الإعلام والدعوة إلى الانخراط في نشر ثقافة داعمة لحقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

مواد ودورات تدريبية لصاحبات الحق ولأهم الأطراف المتدخلة

انعقدت في إطار المشروع دورات تدريبية لبناء القدرات في مجالات: تعزيز المعارف بالحقوق والآليات التشريعية المتاحة (حول القانون عدد 58 لمناهضة العنف لسنة 2017 وحقوق ذوي وذوات الإعاقة في القانون عدد 83 لسنة 2005)، الاستقلالية الرقمية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة، وطرق الإحاطة والمراقبة والرعاية لضحايا العنف، والمعالجة الإعلامية لقضايا النساء ذوات الإعاقة السمعية والبصرية... وقد استهدفت هذه الدورات النساء والفتيات، والعاملات في مراكز الاستماع ومراكز الإيواء للنساء ضحايا العنف وللجمعيات المتخصصة و مترجمي ومترجمات لغة الإشارات ووسائل الإعلام. كما تم تصميم دليل تدريبي حول مهارات الإحاطة بالنساء ذوات الإعاقة الحسية لفائدة مراكز الاستماع والإيواء.

تهيئة مركزي إيواء النساء ضحايا العنف

على الرغم من وجود عدد مهم من مراكز إيواء النساء ضحايا العنف في مختلف مناطق الجمهورية التونسية، لا تتيح هذه الفضاءات استقبال النساء والفتيات ذوات الإعاقة البصرية. ولم يتسنى لهذه المراكز خلال جائحة كورونا استقبال هؤلاء النساء اللاتي يحتجن إلى فضاءات تتلاءم مع إعاقتهن البصرية. لذلك كان من ضمن مكوّنات المشروع تهيئة مركزي إيواء ليكونا قادرين على استقبال ذوات الإعاقة البصرية. وتم القيام بذلك بالشراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وجمعية «تامس» و«الاتحاد الدولي للمكفوفين». وتعد عملية التهيئة تجربة نموذجية لا بد من تعميمها في باقي المراكز لضمان وصول النساء ذوات الإعاقة البصرية إلى مختلف الخدمات المتاحة لهن.

قادات على النجاح والتميز رغم العراقيل وبقاء التشريعات « حبرا على ورق »

سهير الشعباني - تونس

يعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وبالرغم من أن كافة المعايير والاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت عليها أغلب الدول العربية وقطعت أشواطاً نحو تطوير تشريعاتها، إلا أن مجملها بقي حبراً على ورق.

فالنساء ذوات الإعاقة يواجهن ظلماً وصعوبات يومية ويتعرضن لعوائق كبرى في الحصول على خدمات التعليم والوصول إلى فرص العمل مقارنة بالنساء والفتيات غير ذوات الإعاقة والرجال من ذوي الإعاقة. وهو ما يؤدي إلى تعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى تمييز مزدوج أو مركب ويجعلهن أشد عرضة للإهمال وسوء المعاملة والاستغلال رغم وجود تشريعات وقوانين كثيرة تضمن حقوق هذه الفئة.

صعوبات وعراقيل أمام اندماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المجتمع

تواجه النساء ذوات الإعاقة صعوبات أكبر بكثير في المجالين العام والخاص، منها عوائق تحول دون حصولهن على السكن اللائق وعلى خدمات الصحة والتعليم والتنقل والتدريب المهني ومعدلات الترقية والأجر المدفوع لقاء العمل، وقلماً يشاركون في صنع القرارات الاقتصادية.

وعلى مستوى الحق في التعليم، فإن نسبة كبيرة من الفتيات والنساء ذوات الإعاقة يحرمن من التعليم بمختلف مستوياته، أو قد يفرض عليهن مسار تعليمي محدد في استنقاص تام لقدراتهن رغم وجود أمثلة لذوي وذوات إعاقة حول العالم نبغوا أو تفوقوا في عدة مجالات مثل البريطاني «ستيفن هاوكينغ» عالم الكون الفيزيائي والعبقري في ميكانيكا الكم، وهو ذو إعاقة حركية كاملة.

وينص القانون التونسي والقطري على تخصيص نسبة لا تقل عن 2% من مراكز العمل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين تقدر أدنى نسبة في الجزائر بـ 1%.

وترتكز القوانين العربية في مجملها على التنصيص على عبارة «حماية ورعاية ذوي الإعاقة» دون تمكينهم/هن فعلياً من حقوقهم الإنسانية الأساسية على أرض الواقع. فعلى المستوى الاقتصادي، تعمل الحكومات العربية في سياق يعتبر توفير فرص عمل لذوي وذوات الإعاقة هو بمثابة الإعالة لفئات اجتماعية عاجزة عن كسب عيشها.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن ندرة الإحصائيات حول عدد ذوي وذوات الإعاقة ونسبة تمتعهم بحقوقهم/هن في التعليم والعمل في كل الدول العربية، والوصول إليها يكون غير متاح وبشكل خاص في البلدان التي تشهد صراعات وحروباً.

ندرة الإحصائيات وتشريعات بقيت «حبراً على ورق»

تختلف التشريعات العربية في تقنينها لحق ذوي الإعاقة في العمل - دون التنصيص على النساء ذوات الإعاقة - بدرجات متفاوتة من خلال تحديد نسبة محددة من فرص العمل المتاحة لذوي الإعاقة، وهو ما يعتبره البعض «تمييزاً على أساس الإعاقة وعدم مساواة بين مكونات المجتمع الواحد».

وتفاوتت هذه النسبة من بلد عربي لآخر، إذ ينص القانون السعودي على أن نسبة العاملين من الأشخاص ذوي الإعاقة هي 12% في حين تبلغ هذه النسبة 12.6% في القانون البحريني. أما القانون المغربي فيشترط أن تكون 7% في حين تنص القوانين في كل من العراق وفلسطين وليبيا ومصر واليمن على 5%.

الإعاقة تنوع واختلاف بشري و«قضية حقوق إنسان»

يوجد مئات الجمعيات والمنظمات الخاصة بذوي وذوات الإعاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن رغم جهودها ومحاولاتها الدّفع نحو تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من خلال تطوير استراتيجيات لضمان إدراج حقوقهن في جهود تحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن ذلك يبقى غير كاف لتغيير النظرة المجتمعية تجاه النساء ذوات الإعاقة وتعزيز حضورهن ومشاركتهن الفعّالة في مختلف المجالات.

وهذه المحاولات المدنية تسعى لتؤكد أن الإعاقة «تنوع واختلاف بشري طبيعي»، وأن المرأة أو الفتاة ذات الإعاقة مواطنة كاملة الحقوق والواجبات ولها ما غيرها تماما، ولديها القدرة على العطاء، طبعاً إذا أتاحت لها الفرصة ومُهد لها الطريق من العراقيل البيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والمدنية وغيرها.

وهذا حتما يدعو الدول العربية إلى بذل جهود حثيثة لمراجعة تشريعاتها فيما يخص حقوق ذوي الإعاقة والنساء والفتيات منهم، ووضع سياسات تقطع مع كل أشكال التمييز ضدّهن وتحقق المساواة في وصولهن إلى الخدمات الأساسية وفق ما نصّت عليه مواثيق حقوق الإنسان والدساتير.

فالإعاقة أساساً هي قضية حقوق إنسان تستوجب تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز على أساس الإعاقة، حتى لا تبقى عبارات «الفرص المتكافئة والدمج والتمكين من الوصول إلى الحقوق والحماية» مجرد شعارات مناسبتية ترفع في اليوم العالمي للإعاقة. ●



والدكتوراه في مجال الكتابة الإبداعية في أدب الأطفال.

هي كاتبة سيناريوهات باللغتين الإنجليزية والعربية بطريقتي برايل، وأيضا مبتكرة أول شخصية كرتونية كفيفة وهي أميرة في ديزني لجعل المجتمع والأطفال يشعرون بأن «الشخص المختلف يمكنه أيضاً أن يكون جميلاً»، كما يمكن أن يسهم ذلك في إعطاء الثقة للأطفال المكفوفين والقدرة على الظهور للعالم دون خوف، ليثبتوا أنهم قادرون على تحدي الصعاب.

أنتجت خلود سلسلة أفلام قصيرة بعنوان «حتماً قادر»، وهي من تأليفها وتمثيلها، تعكس صورة غير نمطية عن حياتها اليومية كإنسانة فقدت بصرها وأخت لأربعة أشقاء مكفوفين. هدفت هذه الأفلام إلى التعريف بقدرات المكفوفين، فترجمت خلود أو شريفة المواقف الحياتية التي مرت بها إلى أفلام يشاهدها الكفيف والمبصر ليعرف كيف يتعامل كل منهما مع الآخر.

وتعتبر خلود التعليم وسيلة لتغيير نفسها ومحيطها إلى الأفضل ولتوعية المجتمع بأن هناك قدرات كثيرة كامنة في كل إعاقة. وهي تطمح في أن تصبح صوت المرأة الكفيفة في قطر وأن تقدم تجربتها الملهمة لذوي الإعاقة ليس في قطر فحسب بل في العالم أجمع.

ومن الأمثلة أيضاً، شخصيات حققت نجاحات كبيرة رغم الإعاقة السمعية أو البصرية أو كلاهما معا فنجد «بيتهوفن» المؤلف الموسيقي الشهير الذي تغلب على صممه ونسف مقولته «فاقد الشيء لا يعطيه» أو المؤلفة والناشطة السياسية الأميركية الشهيرة «هيلين كيلر» والتي كانت حاملة لإعاقة سمعية وبصرية في نفس الوقت، لكنها نجحت في أن تصبح أيقونة في الولايات المتحدة. وكذلك عميد الأدب العربي طه حسين الذي كان كفيفاً وأصبح من ألمع المؤلفين العرب أو «مارلا رونيان» من أشهر العداوات الأميركية، الحاصلة على أول بطولته محلية في أميركا وهي أول كفيفة تشارك في أولمبياد سيدني بأستراليا عام 2000.

القطرية خلود أبو شريفة مبتكرة أول شخصية كرتونية كفيفة... قصة ملهمة بين كتابة وإنتاج الأفلام

ورغم العراقيل والصعوبات، إلا أن المنطقة العربية لا تخلو من قصص ملهمة لنساء ذوات إعاقة قادرات على النجاح، تعكس قوة الإرادة والتحدي التي تمتلكها النساء ذوات الإعاقة، مثل الشابة القطرية خلود أبو شريفة، التي وُلدت كفيفة لكنها لم تدع إعاقتها تحول دون تحقيق أحلامها وطموحاتها. واستطاعت خلود أن تحصل على درجة الماجستير في الترجمة

نظرة على اللامرئي:

د. ربيعة النجار - تونس

آخر إصدارات مركز «كوثر» حول العنف المسلط على النساء ذوات الإعاقة الحسية في تونس

لقد كشف تحليل المعطيات عن تمثّلات هؤلاء النساء للعنف الذي يتعرّضن إليه في حياتهنّ اليومية، ومكّن من إبراز العقبات التي تقف حاجزا أمام الاستقلال الذاتي والتمتّع بالحقوق والتعليم والصحة والعمل، أو تحول دون الوصول إليها. فعبر بشكل واضح عن التمييز الاجتماعي بصفة جليّة. كما عكست العقبات أشكالاً متعدّدة من الإقصاء الذي تتعرّض له النساء ذوات الإعاقة الحسية، وتجارب قائمة على العنف المتأصل: عنف الجسد المؤلّد للشعور بالاغتراب، والعنف الصادر من الآخر الذي يؤسس للاختلاف والهيمنة والإساءة. وكل هذه العوامل تجعل هؤلاء النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر بسبب قلة معرفتهنّ لحقوقهنّ وللمؤسسات التي يمكنها مساعدتهن في حالة تعرّضهن للعنف.

ولئن تعرّض النساء ذوات الإعاقة إلى ذات العنف الذي تتعرض له النساء الأخريات، غير أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يزداد حدة بسبب الإعاقة. وذلك يجعلهنّ يعانين من هذا العنف طوال حياتهنّ في فضاءات مختلفة، فيتولّد عندهنّ الشّعور بالانغلاق وانعدام الأمن والملاذ. وهنا كشف البحث أنه لا يمكن الحديث عن أعمال عنف محدّدة، ومنعزلة، لكن تواجه هؤلاء النساء حالة هيكلية وممنهجة من التمييز بين الجنسين متداخلة مع التمييز على أساس الإعاقة.

بناء الذات المقيّد بخصوصيات الإعاقة

لا يسبب الضعف الحسي تغييرا في شكل الجسم، فتكون الإعاقة غير مرئية. وهذا سيجعل ذوي وذوات الإعاقة الحسيّة حريصين كل الحرص على جعل الإعاقة مخفيّة للمحافظة على مكانتهم في المجتمع. ويسعى بعض الأشخاص إلى تجاوز الإعاقة وكسب



كيف تتمثّل النساء ذوات الإعاقة السمعية والبصرية أنفسهن وكيف يعبرن عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والإعاقة؟ كيف يتحدثن عن الضعف الذي يتّسم به في مراحل مختلفة من حياتهن وفي مختلف فضاءات التنشئة الاجتماعية؟ وما هي العوامل التي قد تكون سببا في ضعفهن، وما هي نظرتهن لحقوقهن؟

هذه الأسئلة حاول الإجابة عنها البحث الذي قام به مركز «كوثر» في إطار مشروع «حتى يصبح اللامرئي مرئيا» الذي ينفذه بدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمناهضة العنف المسلط على النساء.

حمل البحث عنوان « نظرة إلى اللامرئي: العنف المسلط على النساء ذوات الإعاقة الحسية في تونس»، وهو دراسة نوعية حول النساء ذوات الإعاقة الحسية قامت على المقابلات نصف الموجهة، ومجموعات التركيز بهدف تسليط الضوء على تمثّلات هؤلاء النساء لخصوصية وضعهن وللعنف الذي قد يهددهن بسبب إعاقتهن.

من أجل أن يصبح اللامرئي مرئياً



الفردية، ويجدن أنفسهن إزاء فجوة كبرى بين البيئة الأسرية المفرطة في الحماية والبيئة الخارجية التي تسلط عليهن أشكالاً متعددة من العنف.

داخل الأسرة، قد تتعرض الطفلة بسبب كونها ذات إعاقة إلى إهمال مبكر لاحتياجاتها، مما يعقد مسار نموها وتعلمها اللازم ويعرضها إلى حالة من الاكتئاب والإحباط. ومع الوقت، يتولد لديها خوف من المستقبل. وبالنسبة إلى الأمهات والآباء، سجل البحث حالة من الارتباك لوجودهم منفردين في مواجهة وضع الإعاقة ومتطلباته. لذلك تكون ردود أفعالهم إما الفرار أو الحماية المفرطة ما يعزز علاقة التبعية تجاه الأسرة وهو ما يؤثر سلباً على التنشئة الاجتماعية والاندماج في المجتمع للطفلة أو الطفل.

وفي الأسرة أيضاً يعبر الأخوة غالباً عن الغضب والرفض ويلجؤون إلى العنف الجسدي والمعنوي تجاه الأخ أو الأخت من ذوي وذوات الإعاقة. وكثيراً ما يرتبط العنف المبكر بصعوبة القدرة على تكوين علاقات شخصية تمكن من إقامة علاقات عاطفية في المستقبل. فتعرض ذوات الإعاقة إلى العنف يولد لدى الفتاة ذات الإعاقة عدم الثقة فيما يتعلق بالعلاقات العاطفية، وخاصة العلاقات مع الرجال.

بحاجة إلى الاعتماد على المساعدة الجزئية لتلبية الاحتياجات اليومية والخضوع للقيود المفروضة من قبل البيئة التي تقلل من شأن أي جهد فردي مثل الأعمال المنزلية.

لقد بين البحث عبر مختلف المقابلات التي جرت مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة السمعية والبصرية أن العزلة تكون ملاذ هؤلاء من الوصم والإقصاء.

الصدى العنيف للإعاقة الحسية

تختلف المرأة ذات الإعاقة الحسية عن غير ذوات الإعاقة وتعرض إلى أشكال عنف متعددة رغم كون إعاقتها غير مرئية. وقد بينت هذه الدراسة أنّ النساء ذوات الإعاقة الحسية يرين أنّهن محرومات من الحقوق التي يتمتع بها الآخرون وخاصة الحق في الرعاية الصحية والدراسة والعمل والترفيه والتنقل والأمان. وتلعب المؤسسات والجمعيات المتخصصة دوراً أساسياً في بناء الذات والهوية وحماية هؤلاء النساء من العنف المسلط عليهن من قبل المجتمع الذي يصفهن بالضعف والعجز والمعاناة. وهو وصف يجعل ذوات الإعاقة الحسية في حالة تبعية ويمنع استقلالهن ويحد من حريتهن

الإعجاب حتى لا يثير شفقة الأخر، فالشخص من ذوي وذوات الإعاقة يرفض أن يكون في نظر الآخرين مسكينا وعاجزا. لكن تؤكد القوالب النمطية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، على الاختلاف وسيكون لها تأثير على صورة المرء الذاتية.

ووفقاً لنتائج البحث، غالباً ما يتم تصنيف الشخص «ذو إعاقة» في وقت متأخر، عن طريق الصدفة وبصفة فجائية دون إعداد لأولئك الذين يعانون من إعاقات منذ الولادة وخاصة فاقد البصر. وهنا تغيب المرافقة والدعم النفسي الضروريين للتخفيف من المعاناة النفسية الناتجة عن الإعاقة الحسية، ما يجعل النساء أو الفتيات اللاتي غالباً ما يعتبرن أنفسهن سليمات جسدياً، يرفضن تصنيفهن على أنّهن «ذوات إعاقة» كما يرفضن الأجهزة التي تعتبر مرادفاً للإعاقة والوصم الاجتماعي، وذلك خاصة في مرحلة الطفولة.

وفي علاقة النساء والفتيات ذوات الإعاقة الحسية بالجسد، فهي تقوم على التناقض. فهذا الجسد الذي يتم الاعتناء به والاهتمام بصحته، عرضة للقيود وللخضوع. فالإعاقة عادة ما تحول دون تمتع النساء فاقدات البصر مثلاً بحريتهن وباستقلاليتهن، ويكنّ

عندما يسمح صمت الضحية بالإفلات من العقاب

وفيما يتصل بالحياة العاطفية، تضع ذات الإعاقة تصوّرًا قائمًا على اعتبار نفسها غير مناسبة أو غير جديرة بالتقدير من قبل الشريك والأسرة. فتصبح حالة العزوبية هي القاعدة ونادرا ما يتم الزواج مع شريك يعاني من نفس الإعاقة. ويثير احترام الحق في الحياة الجنسية والعاطفية للبالغين ذوي الإعاقة أسئلة معقدة لأنها تتعلق بالحرص على حماية هؤلاء الأشخاص من ناحية وتجنب إساءة استخدام السلطة بحجة الحماية من ناحية ثانية. ومن المهم أن يتمكن الأشخاص الذين حرموا من إحدى حواسهم، ولاسيما البصر، في سن مبكرة من الاستفادة من التربية الجنسية التي ستأخذ بعين الاعتبار إعاقاتهم والتي تمكّنهم من الوصول إلى الحق في الصحة الجنسية، وأيضا القدرة على حماية أنفسهم من الأخطار المحتملة.

التعليم تجربة عدم تكافؤ الفرص بين العنف والمعاناة

كشف البحث عن تعرض ذوات وذوي الإعاقة إلى صعوبات وعراقيل عديدة فيما يتصل بمساراتهم التعليمية لاسيما صلب الهياكل غير المتخصصة. فانطلاقا من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية أو الثانوية، لا يجد هؤلاء آية تسهيلات لوجستية تيسر عملية إدماجهم وتعلّمهم، وغالبا ما يعانون من التمرّ ومضايقة الأقران، فيكونون عرضة للاستبعاد والانقطاع عن الدراسة في سن مبكرة جدا. لذلك قليلا ما تتمكن النساء ذوات الإعاقة الحسيّة من الالتحاق بالمؤسسات الجامعية، إذ يتم تجريدهن من هذا الحق بشكل مباشر أو غير مباشر. والحال أن دور المسار التعليمي في توعية الأقران ومختلف الفئات بأهميّة الاعتراف بذوي وذوات الإعاقة بشكل



في الحديث عن العنف الجنسي خصوصا ومختلف أشكال العنف عموما.

تتعرض النساء ذوات الإعاقات الحسيّة إلى عدّة أشكال من العنف بسبب إعاقتهن، في الشارع ووسائل النقل العام والمدارس ومراكز الإيواء وفي مكان العمل، وما إلى ذلك. وقد صرّحت جميع من أجريت معهنّ المقابلات أنهنّ واجهنّ عدة أنواع من العنف تعرّضن لها بصفة مباشرة أو عن طريق الشّعور أنّهنّ مهدّات بالعنف. هذا يجعلهنّ يخترن عدم التحدث عن ذلك بسبب الشعور بالعار، والخوف من ردّة فعل العائلات وما يسببه من حيث الحماية المفرطة وتقييد الحريات أو خشية عدم تصديقهنّ، فيفضّلن الصمت حماية لأنفسهنّ.

لقد تبين من البحث أن العنف المنزلي منتشر على نطاق واسع، ولكن لا توجد شكاوى ضده ما ينتج عنه الإفلات من العقاب من طرف المعتدي. إذ تتنازل النساء ذوات الإعاقة عن حقوقهنّ ويقابلن هذا الأذى بالصمت. ومع ذلك يحيي العنف المنزلي باستمرار ألما عميقا ويجعل ضحاياه أكثر ضعفا وخضوعا. وكثيرا ما يستغل المعتدون حقيقة أنّه لا يمكن التعرف عليهم من قبل الضحية (المرأة أو الفتاة ذات الإعاقة البصريّة بشكل خاص). كما تتجنّب النساء ذوات الإعاقة السمعية الاستعانة بمرجم بلغة الإشارات، لأن ذلك يتطلّب تكلفة إضافية ما يؤدي إلى مواجهة صعوبة في الإبلاغ عن حالات العنف. وإجمالا سجّل البحث الكثير من التحفّظات والصعوبات

أهم التوصيات المنبثقة عن الدراسة:

لقد قام هذا البحث بمحاولة متواضعة لجعل ما هو لا مرئي مرئياً، والمسكوت عنه مسموعاً حتى تدعو السياسات العامة إلى إنفاذ حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة الحسية والقضاء على العنف المسلط عليهم. وأتاح جملة من التوصيات التي قدمتها المستجوبات المشاركات في البحث، ومن أهمها

- توعية العائلات بحدود الحماية المفترطة وأهمية تمكين أطفالهم.
- العمل على لامركزية الهياكل التعليمية عن طريق إرسالها في المناطق بحيث لا يكون الأطفال بعيدين جداً عن أسرهم.
- تدريب الإطار المدرسي على التأثير النفسي لجمع أشكال العنف على نمو الأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة، وخاصة الإعاقات الحسية.
- تقديم دروس التربية الجنسية للأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة الحسية.
- تطوير وتحسين نظام التعليم بحيث يسمح لهم بالوصول إلى نفس الاختصاصات على غرار التلاميذ الآخرين.
- تسهيل الوصول إلى الدعم النفسي للنساء اللواتي يرغبن في ذلك من أجل العمل على أنفسهن وأجسادهن لتطوير الثقة بالنفس والسماح لهن بالاندماج بشكل أفضل في المجتمع. وهذا العمل ومن شأنه أن يسمح لهن أيضاً بحماية أنفسهن من بعض أشكال العنف.
- إدراج حملات توعية لمنهضة العنف المسلط على النساء ذوات الإعاقة والعمل على الحد منه وذلك عبر التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، لكسر ثقافة الصمت التي تحيط به وزيادة الوعي بشأن الوضعية الهشة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة المعرضات للتحرش والعنف.
- الترفيع في عدد مراكز الإنصات، وتحسين التواصل على الرقم الأخضر الذي يمكن الاتصال به في حالة حدوث عنف.
- توعية ضباط الشرطة وتدريبهم على تلقي الشكاوى من النساء ضحايا العنف اللاتي يعانين من إعاقات حسية، وخاصة منها الإعاقات البصرية.
- تيسير وصول النساء ذوات الإعاقة، ولا سيما ذوات الإعاقة البصرية، اللاتي يقعن ضحايا للتحرش، إلى العدالة، وضمان مقاضاة الجناة ومعاقبتهم بما يتناسب مع خطورة أفعالهم.
- جمع ونشر البيانات الإحصائية المتأتية من جميع المؤسسات والمنظمات والجمعيات المتعلقة بالنساء ذوات الإعاقة الحسية.

التوظيف، وفي حال وجدنا عملاً فإنهم يجدون صعوبات في التكيف مع العمل، وفي المطالبة بحقوقهم الاقتصادية. إذ يتعرضون إلى التمييز من حيث الأجور، على الرغم من القيام بنفس المهمة التي يقوم بها غيرهم. وفي هذا السياق، أكدت إحدى التوصيات الواردة في تقرير تونس المقدم إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2023، من قبل مكونات المجتمع المدني، على «ضرورة دمج الفتيات والنساء ذوات الإعاقة في برامج التدريب المهني ومساعدتهن على إنشاء أعمال» حتى لا يضاف العنف الاقتصادي إلى التمييز المزدوج المتعلق بالنوع الاجتماعي والإعاقة.

تؤدي الإعاقة الحسية إلى الحد من تطلعات ذوي وذوات الإعاقة أو القضاء عليها بسبب الفكرة المسبقة بأنها ستعيق تحقيق مشاريعهم وتجسيدها على أرض الواقع. وقد تبين من خلال هذا البحث أنّ الأنظمة المتاحة لذوي وذوات الإعاقة مازالت محدودة مما يولد مجموعة من العقبات والقيود التي يجب القضاء عليها حتى لا ينتج عنها عنف يمنعهم من النجاح والمشاركة في تنمية المجتمع. ومع ذلك، على الرغم من المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعترف بأن «النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن إلى أشكال متعددة من التمييز»، إلا أنه لم يتم اتخاذ سوى القليل من التدابير التي وضعت النساء ذوات الإعاقة الحسية على قدم المساواة مع غيرهن وجعلهن أقل عرضة للعنف. ويواجه البحث في هذا الموضوع نقصاً في الإحصائيات والدراسات الكمية لتكون قادرة على تسليط الضوء على هذه الظاهرة واقتراح الحلول الملائمة لإدماج ذوات وذوي الإعاقة وإنفاذ حقوقهم.

عام هو مسألة على غاية الأهمية لإنفاذ حقوقهم ولترسيخ بيئة داعمة لإدماجهم في مختلف المستويات.

وفيما يتصل بالهياكل المتخصصة، تبين من البحث أن عملية الاندماج صلب الهياكل المتخصصة خاصة لدى النساء ذوات الإعاقة البصرية، تشكل قطيعة فجائية وصادمة ومؤلمة عن الأسرة. وعدا الشعور بالإهمال، تتعرض ذوات الإعاقة البصرية على وجه الخصوص إلى ممارسات التحرش والعقاب العنيف والإساءة مما يؤثر على صحتهن العقلية. وغالبا ما تقف هذه الإعاقة حاجزا رئيسياً أمام منع العنف أو الحماية منه بسبب عدم القدرة على رؤية الآخر ما يحول دون توقع العنف أو التنديد به لاحقاً، واللجوء إلى الخضوع والصمت.

لقد أفصحت المستجوبات في البحث عن تخلي العائلات عنهن بمجرد إدماجهن في مدارس داخلية، ما يشعرهن بالإحباط والضيق، وخاصة بفقدان الثقة في النفس والآخرين، وكذلك عدم الشعور بالأمان حتى داخل المدرسة. وحدها مجموعة الأقران الأكبر سناً في المدرسة تعد السبيل الوحيد للخروج من العزلة الداخلية وللتغلب على مشاعر الضيق والإحباط.

الحياة المهنية : تمييز مضاعف

رغم عدم وجود تمييز قائم على النوع الاجتماعي للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة الحسية من حيث الرعاية الطبية، إلا أنّ الإحصاءات في تونس تكشف عن وجود فرق كبير لاسيما في التشغيل. لقد أبان البحث أن ذوات الإعاقة الحسية لسن على دراية بجهات

المقاربة الاجتماعية والإحسانية تقزم ذوي الإعاقة ولا تجعلهم عناصر فاعلة في المجتمع

بوراوية العقربي الكاتبة العامة والناطقة الرسمية للمنظمة التونسية للدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، امرأة كفيفة ومدافعة شرسة عن حقوق الإنسان عموما وحقوق ذوي الإعاقة خصوصا. وكان لها أيضا تجربة الترشح للانتخابات التشريعية 2019 ضمن قائمة مستقلة. وفي حوار خاص لكوثريات، تطرقت إلى عدة محاور عن عمل المنظمة وواقع ذوي وذوات الإعاقة وخاصة السمعية والبصرية في تونس والتشريعات والتناول الإعلامي للمواضيع المتصلة بهم.

سعيد الشعباني - تونس

2022 الذي ينص على حماية الدولة للأشخاص من ذوي الإعاقة من كل تمييز واتخاذ التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع.

كوثريات : ما الذي يعرقل تطبيق التشريعات الموجودة؟

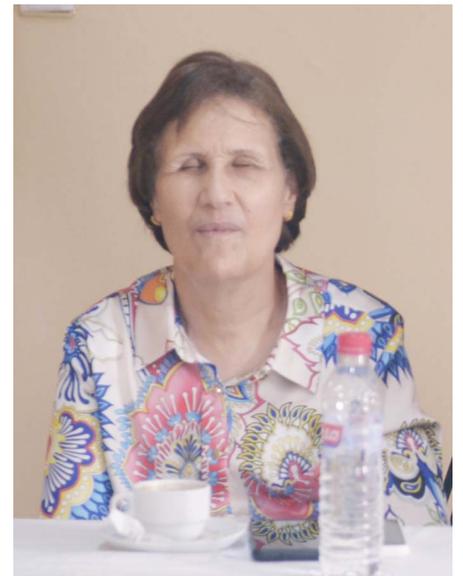
المشكلة في الإرادة السياسية وخاصة نظرة المجتمع للإعاقة، التونسيون مازالوا يعتبرون ذوي الإعاقة من الفئات الهشة، وأيضا المقاربة الاجتماعية والإحسانية تقزم ذوي الإعاقة ولا تجعلهم عناصر فاعلة في المجتمع، والعقلية السائدة في المجتمع التونسي لا تقبل الاختلاف، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنصب أو بمقعد في مجلس جهوي أو بلدي أو في البرلمان. لذلك المطلوب هو إرادة سياسية ومجتمعية لقبول الفوارق والاختلاف التي تسمح للأفراد بفهم التفاصيل وتضمن التعايش دون تفرقة وتمييز وفي كنف المساواة. كما أن المسؤولية عن ذوي وذوات الإعاقة في كل المجالات يجب أن تكون مسؤولية كل المؤسسات

وصولاً إلى منهج المساواة والحقوق والمواطنة الحقيقية.

وتتمثل مبادئنا وقيمنا في احترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية وتنمية المعارف وإمكانيات الفرد سواء كان طفلا أو شابا أو كهلا. كما نسعى إلى المساواة التامة في الفرص بين كل شرائح المجتمع وترسيخ الاستقلالية وحرية الاختيار والتعبير واحترام الاختلاف بما فيه الإعاقة باعتبارها جزءا من التنوع البشري.

كوثريات : هل أنصف القانون التونسي ذوي الإعاقة؟

لم ينصف ذوي الإعاقة بعد، لعدم تنفيذ ما يتعلق بالقانون الذي يفرض تشغيل 2 بالمائة من ذوي الإعاقة في المؤسسات. ومخالفة الدولة للاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى التطبيق، رغم التزامها بها ومن خلال سن قوانين كالفصل 54 من دستور 25 جويلية



كوثريات : في البداية، لوتقدمي لنا المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ما هو دورها ووظيفتها تجاه ذوي الإعاقة؟

نحن منظمة أسسها مواطنون ومواطنات ذوو إعاقة، بهدف الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تونس وتغيير النظرة المرتبطة بالإعاقة من خلال الإدماج والمساهمة الفاعلة في المجتمع بالاعتماد على منهج خيرى وطبي بحت



على مستوى التعليم، فإن حظوظ الكفيف مثلا وخياراته بعد إتمام مناظرة الباكالوريا محدودة وضيقت بسبب حصر الدراسة الثانوية في شعبة الآداب دون غيرها، والدراسة الجامعية في العلاج الطبيعي والتعليم وموزعي الهاتف والصناعات التقليدية. فالمكفوفون يتمتعون بالمهارات التي تؤهلهم لدراسة شعب علمية لكن يعرقل ذلك عدم توفير الدولة للأدوات اللوجستية والإمكانات اللازمة.

من الصعوبات أيضا عدم وجود ممثل عن ذوي وذوات الإعاقة بالبرلمان وغياب هيكل يُعنى بذوي وذوات الإعاقة في رئاستي الحكومة والجمهورية. وأيضا، نعاني من مشكلة البيروقراطية في الإدارات التونسية وذوو الإعاقة مطالبون باستخراج بطاقة إعاقة جديدة كل 5 سنوات. ورغم أنني ذات إعاقة دائمة، فما الحكمة من تغيير بطاقة الإعاقة كل 5 سنوات؟

كوتريات : ما مدى تمتع ذوي وذوات الإعاقة خاصة السمعية والبصرية بحقوقهم الأساسية؟

ذوو وذوات الإعاقة في تونس اليوم يواجهون عديد الصعوبات خاصة على مستوى ممارسة حقوقهم الأساسية مثل الصحة والتعليم والتنقل والنفذ إلى المعلومة، ورغم جهودنا تبقى التجاوزات بحقهم كبيرة.

بخصوص الصعوبات في علاقة بحقهم في الصحة نجدها خاصة على مستوى تهيئة المستشفيات والوحدات الصحية والصيدليات وأيضا على مستوى احترام السرية الطبية وعدم استجابة الصندوق الوطني للتأمين على المرض إلى طلباتهم وغلاء أسعار الآلات والأدوية. والدولة التونسية لا توفر الآليات اللازمة التي تسمح لذوي وذوات الإعاقة بالتمتع بكل الخدمات الصحية فيمكن مثلا توفير مرافق بالنسبة لفاقد البصر للوصول إلى المستشفيات وتوفير إمكانية تواصل ذوي الإعاقة السمعية مع الأطباء والإطارات الطبية.

الوطنية بالأساس وليست مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية فحسب.

ونطالب بضرورة الإحصاء الدقيق لذوي الإعاقة في تونس لأن معهد الإحصاء يقول إن العدد 241 ألفا في حين تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية رقما آخر هو 438 ألفا. وفي الواقع فإن العدد الحقيقي أكبر بكثير لأن الإحصاء يقوم على عدد بطاقات الإعاقة في حين أن الكثير من العائلات تستحي من التصريح بوجود ذوو إعاقة ضمن أفرادها وهذه معضلة فعلا.

نرى ضرورة نشر الوعي بالتعامل المناسب مع ذوي وذوات الإعاقة في صفوف الأجيال الناشئة، لأن المحيط غير المهيا وغير المساوي بين أفراد المجتمع هو الحاجز الحقيقي الذي يحول بينهم وبين الوصول إلى حقوقهم وتحقيق أهدافهم وليست الإعاقة. والعمل على تغيير المنظور الاجتماعي لذوي الإعاقة القائم على الإحسان والشفقة، وتوفير كل الترتيبات الضرورية من أجل أن يكونوا فاعلين ويمارسون مواظنتهم بكل استقلالية.



في إدماج ذوي وذوات الإعاقة في المجتمع نظرا لسلطته وتأثيره على الرأي العام.

كوتريات : ختاماً، هل من إصلاحات يمكن إجراؤها لتحسين واقع ذوي الإعاقة وخاصة الفتيات والنساء؟

يجب على السياسات العمومية أن تتجه الى تحقيق إدماج ذوي الإعاقة وتوفير مواطن عمل لهم وعدم حصرهم في وظائف مثل موزع الهاتف التي شارفت على الانقراض. والدولة مطالبة بدعم التمكين الاقتصادي لذوي الإعاقة بالنهوض بتشغيلهم ومساعدتهم على بعث المشاريع الصغرى لإخراجهم من دائرة الهشاشة إلى تحقيق الاستقلالية المالية باعتبارها من بين أهم مقومات الكرامة.

والدولة مطالبة أيضا باحترام التشريعات وتطبيقها على أرض الواقع وأدعو رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والبرلمان إلى الاعتماد أكثر فأكثر على ذوي الإعاقة في الوظائف الإدارية والاستشارية نساء كانوا أو رجالا لأنهم قادرون على النجاح. فنحن نريد أن نصل إلى يوم لا يقدم فيه ذوو الإعاقة على أساس إعاقتهم بل على أساس قدراتهم وإمكانياتهم ومواهبهم ●

يضطلع به بعيدا عن سرديّة الإحسان وتكريسا لتكافؤ الفرص.

كوتريات : ما هو رأيك في تناول الإعلام للمواضيع المتعلقة بذوي وذوات الإعاقة ونسبة حضورهم في وسائل الإعلام؟

يوجد تقدّم نسبي في تناول الإعلام للمواضيع المتعلقة بذوي وذوات الإعاقة، إلا أن ذلك غير كاف. وسائل الإعلام التونسية لا تعطي فرصا للتونسيين من ذوي وذوات الإعاقة للتعبير عن الصعوبات التي يعيشونها والقضايا التي تخصهم. فهم فئة غير ممثلة في الإعلام. لا نريد أن يتذكرهم الإعلام إلا مناسباتيا بمناسبة اليوم العالمي لذوي وذوات الإعاقة، فهم جزء من المجتمع وأشخاص كاملون.

مثلا يعاني ذوو وذوات الإعاقة من وجود طرقات وأرصفة غير مراعية لهم ومن وضع السيارات في الممرات المخصصة لهم. على الإعلام هنا أن يعالج مثل هذه الظواهر ويمارس دوره في توعية المجتمع باحترام حق الغير في العيش دون حواجز أو عراقيل. لذلك من المهم جدا أن يفسح الإعلام لهم المجال ليعبروا عن أنفسهم وأيضا لإيصال صوتهم. وفي رأيي، يجب أن تكون للإعلام استراتيجية للمساهمة

كوتريات : على مستوى المشاركة السياسية، ما هو تقييمك لحظوظ ذوي وذوات الإعاقة؟

المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المتعلق بتنظيم انتخابات المجالس المحلية أنصف ذوي الإعاقة ومكّنهم من حقهم في المشاركة السياسية بتخصيص مقعد إضافي بكل مجلس محلي لفائدة نائب من ذوي الإعاقة ليكون العدد الجملي من المقاعد الخاصة بذوي الإعاقة 279 مقعدا. كما ترشّح عدد من ذوي الإعاقة بصفة فردية، ودخلوا في منافسة مع بقية المرشحين بصفة عادية، وهذا يثبت الوعي بأهمية المشاركة السياسية بالنسبة إليهم.

ومشاركة ذوي الإعاقة في الانتخابات المحلية لم تكن مزيدة سياسية، بل إيمان من السلطة الحالية بأهمية مشاركة هذه الفئة في الشأن العام رغم احترازاقتنا على أداء السلطة. لذلك سنواصل المطالبة في إطار المنظمة التونسية للدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة، بتذليل الصعوبات لتمكينهم من المشاركة الفاعلة بعيدا عن الحسابات الضيقة واعتبارهم مجرد أرقام في العملية الانتخابية. ونأمل أن يتحمل كل ذي إعاقة مسؤوليته في عضوية المجالس المحلية وأن يثبت جدارته في المنصب الذي

فلسطينيات ذوات إعاقة سمعية وبصرية يتعرضن لكافة أنواع العنف

إدراهم ابو كامش - فلسطين

- أكثر من 12 ألف فلسطيني من غزة أصيبوا بإعاقات متنوعة خلال شهرين فقط من بدء حرب الإبادة، بدون الخدمات والتدخلات المطلوبة لا يوجد من يقدمها.
- 10% من الشهداء من ذوي الإعاقة، حوالي 25% من المصابين الجدد سيصبحون أشخاصا ذوي إعاقة.



استيقظت السيدة الفلسطينية آلاء الاستاذ (تعاني من إعاقة سمعية) الساعة السادسة صباحا بعد مرور أربعة أيام على عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 فرزة على أصوات هزت جدران بيتها الكائن في غزة المدينة. وللوهلة الأولى لم تسعفها سماعات أذنيها التحقق من مصدر تلك الأصوات ومدى خطورة تفجّر الأوضاع إلا بعد استطلاعها الوضع من نافذتها. وعلى عجلة من أمرها التقطت بعض احتياجاتها الشخصية وسارعت مع طفلها مهرولة إلى بيت أهلها في حي الصبرة أسوة بحال باقي سكان حيها السكني الذي تستهدفه طائرات الاحتلال الإسرائيلي بالقصف العشوائي المدمر، الذي أحدث حالة هيجان وفوضى عارمة يسيطر عليها نحيب أمهات ونساء ثكلى وصراخ وبكاء أطفال يتربص بهم القتل ورائحة الموت المنتشر في كل مكان بتناثر أشلاء شهداء نقشعر لها الأبدان في كافة أنحاء الحي.

داخل البيت حتى عشت لحظة الرعب وكأنني في حلم : هناك شيء شديد القوة يشد جسمي غير قادرة على الحركة أو المشي وذلك بسبب عامل الضغط والفرغ الهوائي الذي أحدثه صاروخ ألقته طائرات العدو عليّ حيناً. وفي أقل من لحظة تكسّر زجاج نوافذ البيت وتحطم مدخله وانهارت علينا أجزاء من الجدران والمقتنيات والأثاث وأصبنا بإصابات وجروح مختلفة في أجسامنا.

تتابع السيدة آلاء: من صوت القصف وأصوات صراخ الناس وحالة الرعب التي يعيشونها لم أعد أسمع شيئاً، بعد أن أتلفت بطارية سماعة الأذن، ولم أعد أميز الجهة والأمكنة التي تتعرض للقصف الإسرائيلي. ومع ذلك قد يكون وضعي أفضل وأحسن من وضع غيري من ذوي وذوات الإعاقة فإن كنت أعاني من إعاقة سمعية فغيري يعاني من إعاقة بصرية أو حركية لا يمكنهم التحرك بسرعة واللجوء إلى أمكنة آمنة نسبياً تقيهم من الموت المحقق بهم والمتربص بنا جميعاً....

قد تكون حالة (آلاء) ليست الأكثر خطورة وتعقيداً من مثيلاتها أو غيرها ممن يعانون من إعاقات سمعية أو بصرية أو حركية أيّاً كان نوعها ولكنها كانت هي المتاحة لنا لنعرض قصتها بتصرف. إذ يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة على وجه الخصوص تحديات مضاعفة نتيجة نقص مقومات الشمول أو تدميرها في ظل حرب الإبادة الجماعية المستمرة منذ السابع من أكتوبر 2023. غير أن هذه التحديات تزداد حدة لدى الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة السمعية بصورة أكبر بسبب نقص مقومات الشمول المتعلقة بالاتصال والتواصل.

خرجت الناس من بيوتهم وأنا وطفلاي شردنا إلى بيت أهلي في حي الصبرة. وفي اليوم التالي وقفت على الباب أنادي ابن أخي، وما إن قلت يا (موسى) حتى شاهدته يرفع كفا يديه إلى رأسه في محاولة منه لإغلاق أذنيه. أدركت ممّا شاهدت خطورة الوضع، وما إن حاولت الرجوع إلى الخلف

تقول السيدة (آلاء...) بتصرف لـ «كوثرات»: عندي ولدين وأنا معي إعاقة سمعية خلقية، بعد أربعة أيام بعد عملية طوفان الأقصى تفاجأنا الساعة السادسة صباحاً بانفلاق الحرب واستهدافنا وحيناً السكني في مدينة غزة بالطائرات والصواريخ والقذائف الإسرائيلية. إثرها

وأضاف عمرو، أن هذه النسبة طبيعية في الحروب والكوارث الطبيعية، وهي إحدى الآثار طويلة الأمد نتيجة الحرب والعدوان الذي شنه جيش الاحتلال على الفلسطينيين في قطاع غزة. لافتا الى أن جميع سكان قطاع غزة يعيشون في مواجهة المجهول. ولكن الأشخاص ذوي الإعاقة كالمكفوفين والأشخاص الذين يستخدمون كراسي متحركة والصم والأشخاص ذوي الإصابات الذهنية، لديهم أضعاف المعانة التي يواجهها كافة أبناء المجتمع. وأشار الى أن جميع الأشخاص الذين يستخدمون سماعات الأذن تفجرت سماعاتهم بفعل أصوات الانفجارات وأصوات الطائرات المسيّرة لأنها مصمّمة للتعامل مع أصوات محدّدة بطبقات محددة، ولكن أصوات المدافع والقصف تلتف هذه السماعات فيصعب عليهم التواصل.

وهنا يشير فراس جابر - باحث ومؤسس، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لـ «كوثریات» إلى تعرّض الكثير من المصابين إلى بتر الأطراف بسبب قصف الاحتلال تجمّعات المدنيين/ات بأسلحة غير معروفة تزيد من إصابات البتر، ممّا يرفع من نسبة الإعاقة بشكل كبير.

واقع ذوي الإعاقة السمعية والبصرية

في حين تؤكد كفاح أبو غوش - المديرية التنفيذية لجمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة لـ «كوثریات» أن آثار الإبادة الجماعية على قطاع غزة ما زالت أكثر إيلاّماً على حياة الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، مؤكّدة عدم اختلاف واقع الأشخاص ذوي الإعاقة



الأشخاص ذوو الإعاقة معاناة فوق المعاناة

إن لحرب الإبادة التي ترتكبها دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني وبخاصة في قطاع غزة، أثر جسيم على الأشخاص ذوي الإعاقة. فقبل الحرب كانت نسب الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة من بين الأعلى حول العالم، وقد حدّرت الإسكوا في تقريرها «حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين» من خطر تزايد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كبير في ظل تصاعد عدد المصابين وتناقص قدرات الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد يقول زياد عمرو - رئيس جمعية فلسطين للمكفوفين- لـ «كوثریات»: إنه لا يمكن حصر أعداد الشهداء في قطاع غزة بشكل نهائي وتحديدًا بين ذوي الإعاقة، متوقّعا أن 10% من الشهداء هم من ذوي الإعاقة وأن ما بين 20-25% من المصابين الجدد سيصبحون أشخاصا ذوي إعاقة.

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، ويلات الاحتلال منذ حدوثه مروراً بحصار قطاع غزة منذ العام 2006 واستهدافه عسكرياً على مدار السنوات السابقة وصولاً للإبادة الجماعية المستمرة منذ أكتوبر/2023. فحينما يكون الواقع مأساويّ إلى هذا الحد، سيفتقر من كل بدّ لأبسط مقومات الحياة التي سحقها العدوان وسيجاهل أي تدابير تيسيرية تلبي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف تصبح استفادة النساء ذوات الإعاقة اللواتي من التدخلات الإنسانية والإغاثية الأساسية من غذاء وماء وسكن أمراً يكاد يكون مستحيلاً. وتصبح احتمالات تعرّض الأشخاص ذوي الإعاقة للموت أو مضاعفة المعاناة عليهم أعلى، في ظل انتهاج الاحتلال لسياسة التّجويع والقتل العشوائي متجاهلين المواثيق الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في الحروب، وغضّ بصر المجتمع الدولي عن الإبادة الجماعية.

السمعية، يقول د. إياد كرنز - مدير مكتب جمعية نجوم الأمل في قطاع غزة: «كثيرات» «أدى فقدانهم للمعينات السمعية إلى إشكاليات كبيرة في القدرة على الإخلاء والتواصل مما أدى لوجود خنذكر أن الحصول على السّماعات للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية من أبسط حقوقهم».

محدودية المواد الغذائية والدواء

ووفقاً لبيانات أولية للرصد، فإن الوصول إلى الماء والغذاء بات صعباً جداً، كما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقات بشكل عام وتحديدًا الإعاقات البصرية صعوبات مضاعفة عند وقوفهم في طوابير المياه والغذاء في مراكز الإيواء. فيحدث في كثير من الأحيان تدافع وبالتالي لا يستطيعون الوصول إلى المساعدات. كما أن ما يقدم في مدارس الإيواء، هو رغيف خبز في اليوم وعلبة لحمة لكل شخص أو علبة تونة لشخصين. وتضيف امرأة ذات إعاقة «الوضع الإنساني للنازحين/ات سيء للغاية وأشدّ سوءاً للأشخاص ذوي الإعاقات. أمّا الأكل فبعض الأماكن توزّع بشكل متساوي بغض النظر عن الأعداد واحتياجات المرضعات.

وأعلنت عائلة الطفلة جنى هاني قديح استشهادها جوعاً، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي يوم السبت 9/12/2023، وهي إحدى الفتيات ذوات الإعاقات المركّبة «شلل دماغي»، بحاجة لغذاء خاص. وهي نازحة في مدرسة في عسان المحاصرة، استشهدت بسبب عدم حصولها على الغذاء اللازم ونقص الأكسجين.



مقومات الشمول، ويقل وصولهم إلى سوق العمل بشكل كبير ويعدّون من الفئات الأكثر فقراً. ذوو الإعاقات البصرية هم الأكثر مواجهة لصعوبات الوصول إلى مكان العمل بنسبة 13% يليهم ذوو الإعاقات السمعية بنسبة 9.7%.

تأثير وتداعيات حرب الإبادة على النساء والفتيات ذوات الإعاقات السمعية والبصرية

تؤكد أبو غوش، أن النساء ذوات الإعاقات بشكل عام يتعرّضن لتحديات مضاعفة في ظل الحرب، بالإضافة إلى صعوبة النزوح. وتعرض النساء إلى انعدام القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية والوصول إلى دورات المياه، وكذلك نقص المياه والمتطلبات الصحية المتعلقة بالدورة الشهرية ممّا دفع بعضهن لتناول حبوب منع الحمل والتي تؤثر بشكل كبير على صحتهن، بالإضافة إلى الازدحام وانعدام الخصوصية وفقدان العديد منهن لأدوات المساعدة. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقات

السمعية والبصرية عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقات بشكل عام.

وبحسب مسح الأشخاص ذوي الإعاقات الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تبلغ نسبة الإعاقات السمعية في الضفة الغربية 15.5% من مجمل نسبة الأشخاص ذوي الإعاقات، و11.5% في قطاع غزة. وتبلغ نسبة الإعاقات البصرية في الضفة الغربية 21.9% وفي قطاع غزة 21.3%، ولا يوجد هناك تصنيف لنوع الإعاقات مقابل الجنس.

وقدّر العدد في العام 2023 وقبل العدوان الحالي على قطاع غزة بـ 115 ألف شخص، ما يشكّل حوالي 2.1% منهم 59 ألف في الضفة الغربية يمثلون 1.8% من إجمالي سكان الضفة، و58 ألف في قطاع غزة ما يمثل 3.9%.

تقول أبو غوش: «ما يزيد عن خمس الأشخاص ذوي الإعاقات بقليل تركوا التعليم بسبب المعوقات البيئية والمادية. كما يواجه الأشخاص ذوي الإعاقات بشكل عام صعوبات كبيرة في التنقل والوصول إلى الخدمات بسبب ضعف

لمواءمات محدّدة وتبعاً لتوجهات أصحاب العمل لا يتم العمل على ذلك. وأن غالبيةهن يعملن بدون عقود عمل رسمية وبشكل مؤقت، وأجمعن على أن أجورهن تحت الحد الأدنى. وبعضهن تحدثن عن أنهن في بعض الجهات الحكومية لا يعطين أي مهام ويكون عملهن شكلياً فقط.

الحلول المتاحة والممكنة للحد من الآثار التدميرية على النساء ذوات الإعاقة

تكشف إفادات النساء ذوات الإعاقة والخبراء والمختصّون، عن وجود قصور في تقديم الخدمات كافة خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وأن الخدمات المقدّمة لم تف بالاحتياجات المتزايدة والأساسية لفتاة النساء والفتيات ذوات الإعاقة والجريحات، وأن الخدمات لم تراعى خصوصية النساء وذوات الإعاقة. ويرى د. كرنز: «أن الملاذ الأخير هو تطبيق القرار 1325 الذي ينصّ على حماية النساء من العنف في وقت النزاعات والحروب، وتحديدًا ما يتعلق بتعزيز أدوارهن وتمكينهن. على أن يتم تضمين الفتيات والنساء ذوات الإعاقة فيه، فمثلاً لا يوجد أي إجراءات لحماية النساء والنساء ذوات الإعاقة من العنف داخل الملاجئ. ومن الحلول التي من الممكن أن تكون مساعدة هو إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان المتخصصة داخل المراكز وتطوير أفكار بكيفية تضمين الإعاقة في الخدمات المقدمة خصوصاً على مستوى الصحة والمأوى والحماية وغيرها، وأن تكون الملاجئ فيها الحد الأدنى من الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الحرب، وزيادة رفع الوعي بخصوص توفير مقومات الشمول للأشخاص ذوي الإعاقة».



إلى هذين الصعيدين وجود الإعاقة كعامل إضافي محفز لبعض أنواع العنف من جهة، والإقصاء من خدمات الحماية من العنف من جهة أخرى.

وفي هذا السياق يقول د. الكرنز: «عادة ما تزيد ظروف الحرب من العنف الذي تواجهه النساء عموماً والنساء ذوات الإعاقة بشكل خاص، حيث يتعرّضن لعنف مضاعف مبني على النوع الاجتماعي والإعاقة. ويشير مسح العنف إلى تعرض 50% من النساء ذوات الإعاقة المتزوجات حالياً أو ممّن سبق لهن الزواج للعنف النفسي على الأقل مرة واحدة و20% منهن تعرضت للعنف الجسدي مرة واحدة على الأقل».

أشكال العنف الاقتصادي والعنف المبني على النوع الاجتماعي

وحول العنف الاقتصادي والعنف المبني على النوع الاجتماعي كشفت أبو غوش عن نتائج دراسة أعدتها جمعيتها حول الاستغلال الاقتصادي للنساء ذوات الإعاقة في السوق، والتي بيّنت أن النساء ذوات الإعاقة يعانين من صعوبة قبولهن في أماكن العمل خصوصاً مع حاجاتهن

أثر النزوح على تلقي الخدمات

وبحسب مسح التوزيع الجغرافي، 81% من الأشخاص ذوي الإعاقة المبحوثين نزحوا من 1 إلى 5 مرات. وإن أبرز احتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة تتعلق بالغذاء والدواء والمأوى المناسب. كما يحتاج الأشخاص ذوو الإعاقة إلى علاجات وغذاء وخدمات التأهيل.

يتعرضن إلى أنواع متعددة من العنف

ووفقاً لما أكده جابر، فإن النساء الفلسطينيات يتعرّضن إلى أنواع متعددة من العنف على صعيدين، الأول يتمثل في وجودهن ضمن بنية استعمارية تؤدي إلى تصعيد وتيرة العنف في المجتمع الفلسطيني بصورة عامة. فما نسبته 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يبلغون 18 عاماً فأكثر يرجعون السبب في إعاقتهم إلى انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي. وتعرض النساء في ظل هذه السياسية القمعية إلى عنف مضاعف كون دورهن الاجتماعي ومكانتهن مهمشة على المستوى المحلي بدءاً من المستوى الأسري، ثم الأسرة الممتدة، وصولاً إلى المؤسسات المجتمعية. ويضاف

بصيرة الروح، وعينان على النجاح

«مسكينة ماتشوفش»

«ياا عمياء تسخف»

«تي علاش تخرج وحدها بربي»

«ما عندكش الحق تصححي»



كانت زينته تلعب مع الأطفال ولا تراهم وظنت أن العالم هكذا لونه أسود! ..ربما تعثرت أثناء لعبها، سقطت، ارتطم رأسها، لا يهم كل هذا، المهم أنها كانت سعيدة وهي تلعب فكل الأطفال هكذا .. وهكذا كانت تعتقد زينته! لم تتعب نفسها بالسؤال فقد كان حب العائلة يغمرها إلى أن وصلت إلى المنعرج الذي غير حياتها وعلمت أنها تمتلك إعاقة بصرية ستلازمها العمر كله ولا خيار لها غير مصادقتها والمضي معها إلى قادم سنتنقش رسومه وحدها..

«ردي بالك تخلى فرشك موش مرتب»

«شعرك امشطيه وحدك»

«كيف ما علمتكم بنتي اعلمي كل شيء وحدك»... كانت هذه آخر التوصيات «الميمية» وآخر الكلمات التي شيعتها في أول رحلة بعيدا عن العائلة. زينته لن تذهب للعلاج ولا للتداوي كما اعتقدت وإنما هي رحلة الدراسة والتعلم والاندماج مع أصدقاء جدد وحياة جديدة دون أن تنسى أنها حاملة لإعاقة بصرية وقادما سيكولوجيا أولي التحديات التي خاضت غمارها ونجحت بامتياز رغم كل شيء...

هذه الكلمات والتعليقات وقعها كوقع المقصلة، وصداها لم يغادر أذنيها، رغم مرور السنين، بقيت وشما موجعا في الذاكرة..

هذه الكلمات كانت في مسيرة حياة زينته، الشابة الحاملة لإعاقة بصرية التي بحثت في نقش تفاصيل حياتها بثبات، وبكل مالها من إمكانيات في الوجود وبتجد وإصرار أصبحت كما هي عليه الآن، وكما قابلناها شابة متعلمة مستقلة ومتصالحة مع إعاقتها.

سوار عمادية - تونس

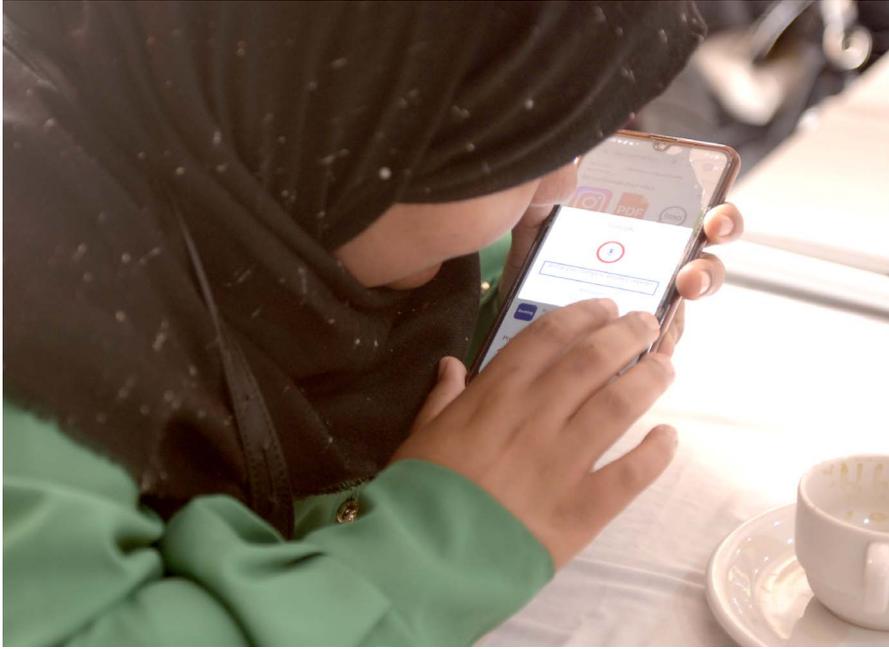
بطلة لقصتنا، إنما قبلت بسرور وبسعادة كبيرة وهدوء هو أساسا يميز شخصيتها.

نقطة ضوء في الظلام ورحلة كفاح، لزينته التي لم يكن يثير قلبها شيئا غير أمنياتها في المستقبل ..

«ما عنديش حتى مشكلتة نحكيلكم كل شيء»، مسيرة اكتشاف ودراسة وعمل وعلاقات امتزجت فيها كل المشاعر الحزينة والمفرحة. وكل المواقف الجميلة والموجعة لزينته. وعبر تضاريس الكلام والتعبير ذهبت زينته إلى أولى الذكريات، ففي طفولتها لم تكن تعلم معنى البصر ولا معنى الظلمة التي في عينيها، كل شيء كان طبيعيا لا أحد من عائلتها أعلمها بإعاقتها أو حدثها عنها، ربما عجزوا عن إعلامها؟ أو رأفت بها؟ أو ربما انتظروا اللحظة المناسبة؟

هدوء تقطعه نقرات أناملها على لوحة الهاتف، تناغم القرع وكأنها تعزف على آلة البيانو. بين الحين والآخر ينساب صوتها الخجول للإجابة: «ألو عسلامة، مرحبا ISAM GAFSA شكون معايا» ..

من غرفة الهاتف بالمعهد العالي للفتون والحرف بقفصة كان اللقاء وكانت الدردشة والنبش في الذاكرة .. بداية الحكى الجميل مع زينته التي ولدت بإعاقة بصرية. لم تتردد في الحديث عن تجربتها ولم ترفض أن تكون



غادرت زينة المدينة، غادرت شوارعها المتعبئة، غادرت كل حكايا الأمس وبنصف دمعة وريشة نسر حالم ارتمت بين أحضان تجربة حياة جديدة ومختلفة وستكون فيها وحدها دون أختها ودون أبيها وأمها والعائلة. سافرت زينة وهناك تفاجأت بعالم يشبهها...

في المدرسة بسيدي ثابت، اكتشفت زينة أن كل زملاءها من حاملي الإعاقة البصرية، هناك تحملت مسؤوليتها ولم تحزن كثيرا لبعدها عن العائلة، أحيانا وفي عزلتها تشتاق كثيرا لهم وغالبا تتجاوز هذا الشوق بالانغماس في تجربتها الجديدة تنهل منها قواعد الدراسة وإتقان مهنة موزع الهاتف التي ستكون الضامن لحياتها في القادم.

كل هذه التساؤلات قالتها زينة بهدوء ولكن صراخها سمعته فهي لم تختر وضعها ولا إعاقتها وإنما تأقلمت وتعايشت مع ما اعتبرته قدر الله وهي راضية.

منذ أن جلست مع زينة خالجنى شعور بأن اللقاء لن ينتهي بسرعة، فعلى مشارف نهاية كل زاوية، تنطلق أخرى وتتوسع مساحات الحديث بين ماض وحاضر ومستقبل تتكلم عنه زينة بحماسة وتطلب حقوقا تريدها لنفسها ولكل من يشبهونها ويتقاسمون معها الإعاقة. فهي تحلم أن يتوقف الجميع عن التعامل معها «كضريبة» فهذا التمييز المقرف يجعلها تحزن، فهي حاملة لإعاقة بصرية وهي ترى العالم كما يراه الجميع، وتعيش فيه كما يعيش الجميع، فقط ماتطلبه، حقوقا تمكنها وزملاءها من الاستمرار بأمان ودون تعثر.

انتهى اللقاء مع زينة وانتهت الدردشة، غادرتها مكرهة، فزينة مدرسة رغم إعاقتها نجحت في أن تكون كما أرادت. ظلمت عينها عوضتها أختها والعائلة، وصبرها جعلها تتغلب على كل العراقيل وإصرارها وضعها في المكان الذي أرادته وطمحت له واختارته. اللقاء مع زينة كتاب، ولكنني أخصه في جملة واحدة، عندما تعطيك الحياة بعض الأسباب للبكاء، أظهر أن لديك ألف سبب لتبتسم وتحيا وتسعد ●

فحرمان والدها العامل اليومي من مجانية نقلها هي صورة أخرى من الصور التي بقيت في ذاكرتها وجعلتها تتساءل لماذا هذا الاقصاء وهذا الحرمان .. فرغم شبح الأيام والاستفزاز، لم يندثر اعتزازها بنفسها ورغم شوكية الأيام تستمر في الحياة دون توقف شعارها لا نجاح دون تعثر.

أخذنا الحديث نحو جوانب أخرى عن الحقوق، فاكتشفت أن زينة بعد مشوار كبير من الحياة وبداية رحلة تحمل المسؤولية ورسم الذات، لم تعد صوت نفسها إنما أصبحت صوتا لبقية زملاءها ولكل الحاملين لإعاقة بصرية. وفي هذه النقطة تبتسم زينة بسخرية وتقول أن المطالبة بالحقوق هو أشبه بالحلم وأنها للأسف أزمت صديقة لم تتخلص منها بل يذكرونها بين الحين والآخر بتصرفات غريبة ولا انسانية أحيانا وكأمثلة أخرى تلتجئ إليها زينة في حوارنا عندما ركبت سيارة أجرة ووضعها في مكان غير الذي ذكرته، أو عندما منعت من الامضاء في مؤسسة عمومية لأنها لا ترى أو عندما تقف في محطة الحافلات وتمر كل وسائل النقل، ولا أحد يساعدها وتلك وتلك من الأحداث الموجهة والمؤلمة لماذا لماذا هذا التعامل لماذا يصرون على وضعنا في خانة الاستثناء ونحن كجميع لا شيء يميز ولا شيء يعيق تواصلنا في الحياة.

عندما رأيت وجه زينة المبتسم لم أكن أتصور أنها تحمل في أعماقها ذكريات حزينة، انتصارها الكبير أنها تناست وتأقلمت، ولكن لم تنس، من أجل أن تعيش وتنجح وتكون كما أرادت وليس كما أراد الآخرون. أمنية زينة دائما، أن تسافر أبعد من الآلام التي تركتها الذكريات : ذكرى قص شعرها الطويل عندما دخلت المبيت حتى لا يتكبدوا عناء غسله، لم تره ولكن ملمسه يعجبها ففي ظلمة عينها رأت تفاصيل الجمال فيه .. وذكري معاقبتها بالضرب هي وبقية زملاءها ولطيفة في قلبها وجدت لهم مبررا وقالت «إحبونا نعملو على رواحنا، ما احبوناش نغلطو». ولكن مبرر العقاب في أعماقها والذي لم تتمكن من التخلص منه لأن لها إعاقة وهذا الاستثناء يولد لديهم القسوة المبالغ.

تخلت عن كل الأسئلة في اللقاء مع زينة، كان الحديث مسترسلا، و كنت أستمع إليها بشغف، وبهدوءها الرائع تحدثت عن كل مراحل حياتها وتقلت من واحدة لأخرى دون تردد فهي تستحضر كل التفاصيل حتى البسيطة.

زينة لم تبحث عن الاستثناء وإنما عن حقوق تضمن لها حياتها وتواصلها مع محيطها في الدراسة والعمل وفي مختلف دروب الحياة،

من الصور النمطية والتمييز إلى نقل واقع ذوي الإعاقة بعيونهم وأصواتهم عبر منصة «عكازة» وراдио «أمل»

تلعب التغطية الإعلامية دورا مهما في تشكيل التصورات والمواقف العامة تجاه مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك ذوي وذوات الإعاقة. كما أن تمثيلية الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام موضوع يثير الاهتمام والقلق بسبب انتشار الصور النمطية والمفاهيم الخاطئة، وما تعانيه هذه الفئة من تهميش وإقصاء ووصم اجتماعي وهو ما يعيق التقدم المجتمعي نحو إدماج هذه الفئة وقبولها.



سعيد الشعباني - تونس

الحياة العامة... إذ أنها تؤثر بعمق على حياة الأفراد ذوي وذوات الإعاقة، بالنظر للدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام في تشكيل احترام الذات وهوية الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تزويدهم بنماذج «القدوة» وتقديم روايات تعكس تجاربهم. ومن العوائق التي تحول دون «الوصول العادل» لذوي وذوات الإعاقة البصرية أو السمعية إلى المحتوى الإعلامي، غياب التسميات التوضيحية أو الأوصاف الصوتية، ما يشكل حواجز أمامهم في الوصول إلى الوسائط الإعلامية والتفاعل معها. كما أن وسائل الإعلام لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأشخاص في وضعيات إعاقة وهو الأمر الذي يظهر جليا في غياب الترجمة للغات الإشارات في غالبية المواد الإعلامية وغياب منابر إعلامية تدمج خط برايل في منتوجها الإعلامي.

مما يؤكد غلبة النظرة الذكورية على صناعة الدراما والأفلام أيضا، والإخفاق في تقديم المرأة ذات الإعاقة شخصية فاعلة في المجتمع وهذا ما يؤثر على عملية الدمج الصحيح للمرأة ذات الإعاقة في المجتمع وعلى اتجاهات الرأي العام ونظرة الجمهور.

ويمتد تأثير التناول الإعلامي إلى ما هو أبعد من مجرد التمثيل، وتظل القضايا الحقيقية ذات الصلة بالإعاقة مغيبية في الإعلام وتقتصر على «تغطيات إخبارية مناسبة عامة وسطحية في أغلبها، دون الانفتاح على جوانب هامة أخرى من الحقوق الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة الفتيات والنساء منهم مثل التمييز الاجتماعي والعنف المسلط على المرأة والثقافة والتمكين الاقتصادي وسوق الشغل والمشاركة السياسية وفي

تناول الإعلام العربي لقضايا ذوي الإعاقة... تكريس للإقصاء والتمييز

وفي غالب الأحيان يتم تصوير ذوي وذوات الإعاقة في وسائل الإعلام العربية، في وضعيات «الحاجة» و«استدرا العطف والشفقة» مما يقلل من شأنهم بدلا من الاعتراف بإنسانيتهم الكاملة. وكثيرا ما يتم تصوير الشخصيات ذات الإعاقة في البرامج التلفزيونية أو الأفلام أو الدراما العربية على أنها إما شخصيات مأساوية تحتاج إلى الإنقاذ أو كأفراد استثنائيين يتغلبون على إعاقاتهم لتحقيق النجاح، فضلا عن استعمال «لغة تمييزية» في حقهم. وفي جانب آخر تهتم الدراما بعرض نماذج من ذوي الإعاقة الرجال أكثر من اهتمامها بعرض النساء منهم،

مطلوب سياسة إعلامية تحترم حقوق ذوي الإعاقة وخاصة النساء والفتيات منهم

إنّ الإعلام العربي مطالب بالعمل على تحسين طريقة تغطيته لقضايا الإعاقة وتجنب عدة أخطاء شائعة من ذلك التّركيز على الإعاقة بدلا من الشخص وقدراته ودون التطرّق إلى الجوانب الاجتماعية والنفسيّة والثقافية والاقتصادية. كما أن من واجب الإعلام الاهتمام بتغطية قضايا الإعاقة والتخلّي عن التعاطي معها مناسباتيا وبشكل سطحي مع الابتعاد عن استغلال ذوي وذوات الإعاقة لأغراض سياسية أو دعائية أو تجاريّة. ومن المهم أن يتبنّى الإعلام نهجا يحترم حقوق الإنسان ويحترم كرامة وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزّز مكانتهم كأفراد فاعلين ومساهمين في المجتمع، وأن يكون حريصا على استخدام لغة منصفة وتجنّب الصور النمطية والمصطلحات الخاطئة التي قد تؤدي إلى تعزيز الوصم والتمييز.

وتقع على الصحفيين وهياكل الإنتاج الإعلامي والدرامي أيضا، مسؤوليّة تحقيق التوازن بين رفع مستوى الوعي حول قضايا ذوي وذوات الإعاقة واحترام خصوصيّتهم واستقلاليتهم. علاوة على ذلك، تضطلع وسائل الإعلام بدور رئيسي في خلق سياسة إعلامية ورأي عام حول حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتعزيز قدرات الصحفيين في مجال التّعاطي مع قضايا النساء ذوات الإعاقة وتقديم الإعاقة على أنها أحد مظاهر الاختلاف والتنوع بين المجموعة الإنسانيّة. ومن خلال التمسك بهذه المعايير، يمكن لوسائل الإعلام أن تساهم في تعزيز مجتمع

أكثر شمولاً وإنصافاً حيث يتمّ تمثيل الأفراد ذوي الإعاقة بكرامة وإنسانية.

لذلك تعمل عدة منظمات للمجتمع المدني بعدة دول عربيّة على المناصرة والضّغط من أجل تمثيل أكثر دقّة وتنوعاً وشمولاً للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة في وسائل الإعلام العربيّة، مع تسليط الضّوء على أهميّة الصور المتنوعة والحقيقيّة التي تتحدى الصور النمطية السائدة. كما تسعى هذه المنظمات إلى التوعية بأهميّة قضايا الإعاقة المختلفة والحساسية وحاجتها الملحة إلى مقاربة إعلامية دقيقة وحملات كبيرة تسلط الأضواء عليها دون إساءة أو تمييز.

«عكّازة» ونقل لواقع ذوي الإعاقة في لبنان وسوريا بعيونهم

ونتيجة لوجود فجوة بين واقع ذوي الإعاقة وما يتم تناوله في الوسائل الإعلامية العربيّة، ظهرت مبادرات إعلامية مثل منصّة «عكّازة» وهي إحدى المنصّات الإعلامية التّنمويّة التي أنشأها فريق من الصحفيين والأشخاص ذوي الإعاقة من لبنان وسوريا. تنقل واقع ذوي الإعاقة بعينونهم دون تجميل أو تمييز بغرض تمكين الإعلاميين ذوي وذوات الإعاقة من التعبير عن أنفسهم وإظهار إبداعاتهم وعرض تجاربهم الحياتية ونشر المحتوى الذي يعمل على تغيير السّرديات المتعلّقة بذوي الإعاقة وتصحيح نظرة المجتمع نحوهم.

وتختلف طرق نشر المحتوى في موقع «عكّازة» بين الفيديو والبودكاست والمحتوى المكتوب. ويتنوّع المحتوى

الموجود في الموقع بين القصص والمقالات والتقارير التي توثق الانتهاكات والعنف ضد ذوي الإعاقة، خصوصا في مخيمات اللجوء. كما أنه يركّز على معاناة النساء ذوات الإعاقة اللواتي لا يحصلن على أبسط حقوقهن ويتعرضن لأبشع أنواع الظلم والتعنيف.

إذاعة «أمل»... تجربة إعلامية لإسماع صوت ذوي الإعاقة في تونس

إلى جانب عكّازة، تجربة أخرى فريدة من نوعها في إفريقيا والعالم العربي، وهي إذاعة أمل في تونس. وهي إذاعة جمعياتية غير ربحية تضم فريقا من الصحفيين والأشخاص ذوي الإعاقة. تأسست لتكون منبرا لذوي الإعاقة ولتعرّف بمشاكلهم وتسمح أصواتهم للمجتمع والجهات الحكومية والمنظمات الدوليّة، عبر إنتاج برامج متنوّعة في قضايا ذوي الإعاقة.

بهذه التجارب الإعلامية النموذجية يمكن القول أن ذوي الإعاقة أثبتوا جدارتهم و أنهم قادرون على البناء والتطوير في كثير من المجالات. لذلك يمكن أن تلعب وسائل الإعلام العربيّة الأخرى دورا محوريا في تعزيز ثقافة حقوق ذوي الإعاقة وكرامتهم، بتظافر الجهود مع المتخصصين في وسائل الإعلام والحكومات والمجتمع المدني وكافة مكوّنات المجتمع ككل، لضمان أن التغطية الإعلامية تعكس تنوع و ثراء تجربة ذوي وذوات الإعاقة وأهميّة دورهم في بناء مجتمع متقدم يكرّس احترام الاختلاف ومبادئ حقوق الإنسان.



على الإعلام أن يمتلك الثقافة الحقوقية كي يستطيع التعاطي مع قضايا ذوي وذوات الإعاقة

في إطار أشغال الورشة التدريبية التي عقدها مركز «كوثر» لفائدة الصحفيين والصحفيات حول التعاطي الإعلامي مع قضايا ذوي الإعاقة السمعية والبصرية، كان لكوثرات لقاء صحفي مع الخبير الدولي في مجال حقوق ذوي وذوات الإعاقة، الأستاذ بسام عيشه عن دور الإعلام في مناصرة حقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة في تونس، لاسيما النساء منهم.

عزيزة الشلوقي - تونس

يمكن للإعلام أن يضطلع بدور كبير في رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة في المجتمع ويوضح هذه الانتهاكات وي طرح الحلول البديلة التي تنص عليها الاتفاقية. فضوابط المهنة الصحفية وأخلاقياتها ومقتضيات المسؤولية الاجتماعية تحتم عليه نشر ثقافة التنوع وثقافة حقوق الإنسان ومناهضة جميع أشكال التمييز التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وشجب الممارسات التمييزية ضدهم. لا بد من تناول قضايا الإعاقة من مختلف جوانبها لكشف ما هو مسكوت عنه وما هو خفي وغير مرئي. ولا بد هنا من الخروج من دائرة الأحداث المناسباتية التي قد تسبب في نشر بعض المغالطات حول القضايا المهمة، ومن دائرة التناول السطحي أو السريع ما يحول دون احترام المعالجة الإعلامية المرتكزة على المقاربة الحقوقية والجادة والتي تكرس طرحا متوازنا وغير نمطي.

كوثرات : كيف يجب على الإعلام أن يغير الثقافة السائدة وهو غير قادر أن يتحرر من الأفكار النمطية غير الصحيحة؟

إذ ما امتلك الصحفي والصحفية الثقافة الحقوقية والقانونية فسيكون قادرا على تفكيك التنميط وتجنبه. وتغيير الثقافة السائدة ليست مسؤولية الإعلام فقط، فهي تحتاج إلى جهد مجتمعي شامل طويل المدى لا يستطيع الإعلام وحده القيام به. إنها مسؤولية الأسرة ومؤسسات الدولة وعمل منظمات المجتمع المدني أيضا. إن مسألة نشر حقوق الإنسان هي قضية مجتمعية بامتياز يتحمل الجميع مسؤولية ترسيخها واحترامها.

والصحفيات الدافع والحافز لهنم الاتفاقية والتعريف بها والعمل على تطبيقها.

كوثرات : حسب رأيكم، هل أن الفصل 8 من الاتفاقية الذي ينص على ضرورة إكفاء الوعي ويتوجه بصفة مباشرة إلى وسائل الإعلام، كفيل بتغيير الصور النمطية في المجتمع حول أوضاع وقدرات وحقوق ذوي وذوات الإعاقة؟

الفصل 8 وعديد المواد الأخرى تحمّل وسائل الإعلام مجموعة من المسؤوليات وتحدّد لها أدوارا معينة في تطبيق الاتفاقية مثل نشر تصورات إيجابية عن الأشخاص ذوي الإعاقة ونشر مساهماتهم المتعددة في تنمية وتطوير مجتمعاتهم المحلية. دون أن ننسى أهمية التعريف بأشكال التمييز والتهميش التي تمارس عليهم وبالحوجاز التي تحول دون تمتعهم بحقوقهم. لا بد من الانتباه إلى كل تفاصيل الاتفاقية في علاقتها بالإعلام حتى يفهم هذه الأخير ما يتوجب عليه القيام به من نشر للوعي ومناصرة ودفع نحو تغيير التصورات والممارسات التي تسيئ للأشخاص ذوي الإعاقة وتحول دون اندماجهم في المجتمع. ولا بد هنا من التأكيد هنا أنه لا يمكن للصحفي أو الصحفية أن يتعامل مع قضايا الإعاقة دون أن يفهم ويستوعب فلسفة الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، حتى يتمكن بدوره من كسر الصور النمطية وترسيخ ثقافة وبيئة داعمة لهم على جميع المستويات.

كوثرات : ماهي الوسائل والطرق التي يجب أن يتدرب عليها الإعلاميون والإعلاميات كي يتمكنوا من الحديث عن قضايا ذوي وذوات الإعاقة من منظور حقوقي بعيدا عن الشفقة والتعاطف المتكلف؟

كوثرات : ما مدى تقييمك لمستوى معرفة عموم الناس باتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة؟

للأسف الاتفاقية غير معروفة، ويجهلها أغلب الناس. لذلك يتوجب نشرها والتعريف بمبادئها واحكامها واستخدامها لدى كل الناس دون استثناء، وخصوصا لدى كل من يتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة : الأولياء، المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني والإعلام...

كوثرات : هل تعتقد أن الصحفيين والصحفيات في تونس اليوم لهم معرفة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وهل يكتبون عنها بالقدر الكافي حتى تكون مفعلة؟

يفترض من الصحفيين والصحفيات أن يكونوا على دراية بالاتفاقية حتى يعبروا عن مضمونها بالشكل الصحيح. ولكن، للأسف فاقد الشيء لا يعطيه. وحتى الدورات التدريبية لفائدة الإعلام حول مضمون الاتفاقية هي نادرة باستثناء بعض الجهود التي يقوم بها عدد قليل جدا من المنظمات الدولية والإقليمية كما هو الحال بالنسبة إلى مركز «كوثر» الذي دعاني إلى التدريب ضمن أشغال هذه الدورة التدريبية حول موضوع التعاطي الإعلامي مع قضايا النساء ذوي الإعاقة السمعية والبصرية. وبذلك فإن مستوى معرفة الإعلاميين والإعلاميات باتفاقية ذوي الإعاقة هو محدود إن لم نقل متدن. في الوقت الذي يجب على الإعلام أن يضطلع بدوره وكل مسؤولياته ليس فقط من حيث نشر الاتفاقية ولكن من أجل مناصرة قضايا ذوي وذوات الإعاقة. وبالتالي يجب أن يكون لدى الصحفيين

«ماتجاهلنيش وأقرا حسابي»

أصوات نسائية تتحرر من قيود الإعاقة

تُعد حملة «ماتجاهلنيش وأقرا حسابي» مبادرة رائدة منبثقة عن مشروع «حتى يكون اللامرئي مرئياً» المنفذ من قبل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) بدعم من صندوق الأمم المتحدة الائتماني لمناهضة العنف ضد النساء. تهدف هذه الحملة إلى تسليط الضوء على قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة البصرية أو السمعية، خاصة منهن ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخلق بيئة آمنة وداعمة لحقوقهن.

عماد الزواري - تونس

أهداف الحملة

تركز حملة «ماتجاهلنيش وأقرا حسابي» على أربعة أهداف رئيسية تهدف إلى تحسين وضع النساء والفتيات ذوات الإعاقة البصرية أو السمعية:



واقع الإعاقة في تونس

تعاني النساء ذوات الإعاقة في تونس من تهميش مزدوج، يجمع بين التمييز القائم على النوع الاجتماعي والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في تونس تبلغ حوالي 2.3% من إجمالي السكان، نصفهم من النساء (حوالي 120.000). ومع ذلك، فإن الكثير من قضاياهن لا تحظى بالاهتمام الكافي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالنساء.

تضع الإعاقة البصرية والسمعية العديد من العقبات أمام النساء في الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، وسوق العمل، فضلاً عن تعرضهن للعنف المبني على أساس الجنس. وبالرغم من وجود عديد المكاسب التشريعية والخطط والبرامج في مجال الإعاقة وفي مجال حقوق النساء ومناهضة العنف المسلط عليهن، تؤكد الدراسات والبيانات على ضعف الأثر على واقع النساء ذوات الإعاقة، وخاصة الإعاقات الحسية (السمعية أو البصرية) التي تبقى لا مرئية اجتماعياً ولكن أيضاً لا مرئية سياسياً نظراً لضعف منظومات البيانات وتواجد سياسات قطاعية غير متناسقة في غياب سياسة عامة واضحة في مجال الإعاقة في تونس.

1. تحسين مراكز الاستماع والرعاية: تهدف الحملة إلى تأهيل مراكز الاستماع والرعاية للنساء المعنفات لتكون قادرة على تقديم خدمات متخصصة للنساء ذوات الإعاقة السمعية أو البصرية.
2. دمج جوانب النوع الاجتماعي في تكوين مترجمي لغة الإشارة: لضمان أن المترجمين والمترجمات للغة الإشارة مدربين على مراعاة الفوارق النوعية، مما يساهم في تقديم خدمات أكثر شمولية.
3. تضمين خصوصيات الإعاقة في السياسات المحلية: تشجيع المجالس الجهوية والمجلس الوطني للأقاليم والجهات على أخذ خصوصيات الإعاقة البصرية والسمعية بعين الاعتبار في الوصول إلى الخدمات المحلية.
4. رفع الوعي العام: تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية تقديم رعاية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية، وتشجيع التضامن المجتمعي لدعمهم.



نهج تشاركي وأبحاث ميدانية

تميزت الحملة بنهج تشاركي في مختلف مراحلها من التخطيط الى التصميم والتنفيذ، حيث شملت لجنة القيادة عدداً من المنظمات والجمعيات المتخصصة في مجال الإعاقة، إلى جانب منظمات حقوقية ونسوية ومنظمات دولية ووكالات الأمم المتحدة. كما قامت الحملة ببحث ميداني شمل عدة مناطق من الشمال والوسط والجنوب التونسي، مما ساعد في استكشاف المسارات الممكنة للمناصرة ووضع استراتيجية شاملة تم المصادقة عليها بمشاركة الجهات المعنية.

إنتاج ورقات سياسات عامة

قامت الحملة بإنتاج ثلاث ورقات سياسات عامة موجهة إلى جهات مختلفة:

1. ورقة موجهة لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة والمسنين: تركز على أهمية إدماج قضايا الإعاقة في استراتيجيات مناهضة العنف ضد النساء.
2. ورقة موجهة لجامعة تونس المنار ومعهد العلوم الإنسانية ابن شرف: تهدف إلى تطوير برنامج ترجمة لغة الإشارة بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين.
3. ورقة موجهة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم: تدعو إلى دمج احتياجات ذوي الإعاقة في السياسات التنموية والموازنات.

الأدوات التوعوية والاستعداد للحملة الدولية

استعداداً للحملة الدولية 16 يوماً للقضاء على العنف ضد النساء، أعدت حملة «ماتتجاهلنيش وأقرا حسابي» مجموعة من الأدوات التوعوية الرقمية لرفع الوعي بقضايا الإعاقة بصفة عامة، وبخصوصيات إعاقة النساء بصفة خاصة، بالإضافة إلى حملة إعلامية للتعريف بالموضوع.

الدروس المستفادة

من خلال تنفيذ هذه الحملة، تم استخلاص العديد من الدروس المستفادة:

- اعتماد مقاربة حقوقية وجندرية دامجة: وخاصة تمثيل ذوات الإعاقة في مختلف هياكل الحملة ومراحلها، وتحقيق مشاركتهم في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالحملة
- أهمية النهج التشاركي: يعتبر النهج التشاركي بين مختلف الفاعلين من منظمات حكومية وغير حكومية أمراً حيوياً لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث يتيح تبادل الخبرات والمعرفة واستغلال الموارد بشكل أفضل.
- تعزيز الوعي المجتمعي: رفع الوعي المجتمعي بقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة يساهم في تحقيق تغيير إيجابي في سلوكيات المجتمع وتقبله لهذه الفئة، ويساهم في تطوير القيم المجتمعية المتصلة بالموضوع.
- تكامل الجهود: أظهرت الحملة أن تكامل الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة.

من خلال هذه الجهود المشتركة والتعاون الفعال بين مختلف الجهات المعنية، تهدف حملة «ماتتجاهلنيش وأقرا حسابي» إلى تحقيق تغيير حقيقي في حياة النساء ذوات الإعاقة البصرية أو السمعية في تونس، وضمان حصولهن على حقوقهن الكاملة في بيئة خالية من التمييز والعنف.

عنف ومعاونة بطعم التحدي

في هاتين القصتين، اللتين تنزآن بعصارة من الألم والمكابدة والحرمان والتحدّي، تنعكس معاونة الأشخاص ذوي الإعاقة، بشكل عام، والنساء ذوات الإعاقة البصرية أو السمعية، وهي معاونة تتجلى على المستويات النفسية، أساسا، والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية أيضا.

حاورتهما: مينة حوجب - المغرب

إعاقتي البسيطة هذه ستتحول إلى إعاقته متوسطة حين كنت في السنة السادسة ثانوي، أي قبل التحاقني بأقسام البكالوريا، ثم أخذت في التطور بشكل متسارع. وحين التحقت بالدراسة الجامعية، لم أعد أعاني من فقدان البصر ليلا فقط، بل صرت لا أستطيع الرؤية حتى أثناء ساعات النهار، خصوصا حين تسطع أشعة الشمس. كنت في فترات الصباح وبعد غروب الشمس، أمتلك بصيص الرؤية، لأفقدته بمجرد سطوع الشمس أو حلول الظلام، لذلك كانت إصابتي في هذه المرحلة متوسطة. هذه المرحلة تعرف بانكماش الرؤية، لأن المستقبلات الضوئية الحسّية تأخذ في التلاشي والموت من الأطراف إلى الرؤية المركزية، وتصير لدي في هذه الحالة ما يسمّى بـ«الرؤية النفقية»، وكأني أنظر داخل أنبوب أو نفق، ما يشكّل،

بطبيعة الحال عائقا أمام تحديد الصور والفضاءات، وهذا الوضع ينتج عنه حركات غير عادية بالرأس والأطراف. في الخمس سنوات الأخيرة تطورت إعاقتي ولم تعد متوسطة، بل صارت عميقة، وكلما استأنست بمرحلة من إعاقتي تتحوّل إلى مرحلة أخرى عليّ التأقلم مع خصوصياتها. إذ أشبهه وضعي بشخص بترت إحدى رجله، وحين شفي، بترت رجله الأخرى، وبعد أن تعاليف الجرح بترت إحدى يديه، هكذا أحاول شرح إعاقتي البصرية لأنها غير مرئية، ولأنها تتطلب تفهّم المحيط، الذي يمارس على الأشخاص في مثل وضعيتي عنفا ملحوظا.



(ريفية)، حيث كان الجهل بالأمر الطبية منتشرا، ولم تكن الأسر تهتم بالجانب الصحي بالشكل المطلوب. ومن خاصيات هذا المرض أن المصاب به يصير كفييفا كلما حل الظلام، أو بمعنى آخر، أن الإعاقة تتحوّل من الخفيفة نهارا إلى العميقة ليلا.

وأنا طفلة صغيرة لم أدرك أنني مختلفة، كنت أعتقد أن الجميع مثلي وأن الإنسان لا يستطيع الرؤية ليلا، كما أن الحياة في البادية كانت طقوسها تفرض النوم عند انسداد الظلام، خصوصا في ظل غياب الإنارة في تلك المناطق. كل ذلك جعل تشخيص مرضي يتأخّر.

سعاد معذور: تمنيت لو ولدت كفييفة اسمي سعاد معذور، مغربية، ذات إعاقته بصرية، حاصلة على شهادة الماجستير في التقنيات النووية والعلاج الإشعاعي. المرض الذي أدى إلى إصابتي بالإعاقة يسمى «التهاب الشبكية الصبغية»، أو ما يسمى بـ«الغشى الليلي» أو كما يسمّيه العامة في المغرب «بوتليس»، وهو مرض نادر، ولم يكن الطب يستطيع تشخيصه إلا خلال العقد الأخيرين. هذا المرض ولد معي، لأن له علاقة بالجينات، ولم تتح الفرصة لتشخيص مرضي، لأن محيطي لم يكن يعرف أنني أعاني من هذا المرض، الذي أخذ ينخرني في صمت، خصوصا أنني ولدت في منطقة قروية

تمنيت لو ولدت كيفية

لا يمكنني الحديث عن العنف، فقط، بمفهومه القانوني والحقوق، لأن كل ما عايشته من أوضاع كانت بالنسبة لي ظروفًا لتنمية روح التحدي لدي، وإن كانت بعض لحظات عمري تخللها عنف نفسي موسوم بالتنمر والاستهزاء وعدم تفهم وضعيتي.

وبالنسبة لي، لطالما تمنيت لو أنني كنت كيفية منذ ولادتي، حتى لا أجتاز كل هذه المراحل، بتحدياتها وإكراهاتها وصعوباتها وخصوصية كل مرحلة من مراحل المرض. إذ يعيش الشخص في مثل هذه الوضعية في كل مرحلة قصورا جديدا ومتطلبات جديدة، مثل الحرمان من أنشطة معينة كان بالإمكان ممارستها في المرحلة السابقة، إلا أن المرحلة الموالية تحرمك منها، بسبب تطور المرض، خصوصا في ظل غياب العلاج الشافي.

من أوجه العنف الذي تعرّضت له، هو أن محيطي لم يتحمل مسؤولية فهم طبيعة مرضي، وتفهم وضعي واحتياجاتي والصعوبات التي تعترضني. هذا إذا ما تحدّثت عن المحيط القريب المحدود، الذي لا يبذل أي مجهود لاستيعاب خصوصية المرض الذي أصابني. ولأن الإعاقة تنتقل من البسيطة إلى المتوسطة ثم العميقة، يكون بمقدورنا الاعتماد على الذاكرة في تخزين صور الأماكن والمسارات التي نسلك، إذ نصير قادرين على قطع مسافات اعتمادا على ما خزنته الذاكرة من صور، لكن يكفي أن يوضع حاجز، عبثا، في الطريق، أو تنشأ حفرة أو تنطلق أشغال على مستوى المسار المعتاد بالنسبة لنا، حتى تواجهنا الكوارث، وهو الأمر الذي لا يمكن تفهمه واستيعابه من قبل الآخرين.

تنمر وتهكم

أن تخلقي مشاكل، من قبيل كسر الأواني أو تحطيم لوحة أو مزهريّة. فهؤلاء لا يدركون أنني لا أختزن في ذاكرتي تفاصيل ذلك الفضاء، لأنني لم أحتك به حين كانت إعاقتي بسيطة أو متوسطة، ثم في أي اللحظات من النهار حدث ذلك، لأن بصري حتى حين كانت إعاقتي بسيطة كان يخونني في أوقات الليل.

قبل المراحل المتقدّمة من إعاقتي لم أكن في حاجة إلى ما يعرف بـ«العصا البيضاء»، بل كنت أعتمد فقط على مرافق، لكن إذا ما تخلص مرافقي من ذراعي ولم يعد يمسك بي أصبح عرضة للعديد من المطبات، قد تكون حفرة أو مجرى أو حجر أو درج رصيف، وكلما تخطى مرافقي عن الإمساك بي أصاب بالرعب والهلع، وأعود إلى بيتي متشنّجة متوترة الأعصاب، ما جعلني ألقأ لـ«العصا البيضاء» خصوصا أنني

أما عند الخروج إلى دوائر أوسع، سأكون مضطرة لتحمل التهكم أو التنمر، كأن يمد لك شخص يده من أجل التحيّة. ولأنك تعاني من الرؤية النفقية، فأنت لا تستطيع رؤية اليد الممدودة لك للمصافحة، فتصير الجمل التي تتلقاها جارحة، كأن يقال لك «هل أنت عمياء، لا ترين، يجب عليك وضع النظارات، عليك زيارة الطبيب...»، ولا يخفى على السامع كونها عبارات تحمل نوعا من التهكم.

كما أن هناك من لا يتفهم كيف أنك في هذه الوضعية وتستطيعين إنجاز مهامك الأسرية في بيتك على أكمل وجه. وحتى التعجّب من هذا الأمر يشعرك بإعاقتك واختلافك عن الآخرين «الأسوياء». ثم هناك من لا يتفهم كيف أنك في بيتك تنجزين كل المهام بنجاح، وفي غيره لا تستطيعين إنجاز بعض المهام بالنجاحة نفسها، دون

عنف مؤسساتي



تعرضت لحادثة سير في الوقت الذي كان معي مرافقي، الذي بحكم الفطرة حاول النجاة بنفسه، وتركت للهلاك.

منذئذ قررت الاعتماد على «العصا البيضاء» لأنها ستساعدني على تفحص الفضاء الذي أنا أمشي فيه، وأيضا من أجل إشعار الآخرين بوضعتي، حتى أضمن لنفسي الأمان، وهذا أيضا تحد بالنسبة لي.

ولأنني أعاني من هذه الإعاقة فبعض الحركات تصدر عني التماسا للرؤية، كأن أحرك رأسي نحو الأعلى والأسفل، أو أديره في حركة قد تبدو للآخرين غريبة، ما يجعل ممن أقابلهم يقولون لي «ما بك هل أصبت بدوخة، هل استيقظت من النوم للتو»، فأضطر للرد قائلة «بالعكس نمت جيدا واستيقظت منذ الصباح الباكر، وأفكر بشكل جيد، وأقضي معظم وقتي بين الكتب والمراجع، أستمتع بما تبقى لدي من البصر». وهو الجواب الذي أحاول من خلاله رد الاعتبار لنفسي، متحدى ذلك العنف النفسي الذي يمارس علي.

أحيانا كثيرة كنت أقدم للمتهكمين أو المستفزين قطعة قماش، وأقول لهم ضعوها على أعينكم وإن استطعتم تحقيق نسبة 1 في المائة مما أنا حقيقته سأرفع لكم القبة. وطبعاً، رد الفعل هذا كانت تفرضه علي بعض التصرفات المسيئة لنفسي، وابتغاء رد الاعتبار لذاتي.

ليلي ل: إعاقتي السمعية كبدتني الويلات

اسمي ليلي. ل، مغربية، حصلت على الإجازة في العلوم الفيزيائية، شعبة الإلكترونيك، سنة 2004، سني 45 سنة، متزوجة وأم لثلاث بنات، ذات إعاقة سمعية عميقة، إثر تعرضي لحادثة سير، حين كان عمري لا يتجاوز السنين، إذ فقدت حاسة السمع على مستوى الأذن اليمنى.

حين بلغت سن التمدرس، أدخلني والدي مدرسة عمومية، وهنا بدأت المعاناة، فبسبب إعاقتي لم أستطع التأقلم مع زميلاتي، كما لم يكن بمقدوري استيعاب الدروس، لأن إعاقتي كانت تحول دون سماع كل ما يشرحه المعلم، ما عرضني للعنف من طرف بعض المعلمين الذين كانوا يعتقدون أنني أتجاهلهم ولا أحترمهم. وإن كان بعض المعلمين يتفهمون الأمر بعد شرح وضعيتي، بينما البعض الآخر، يتهج إزائي سلوك التجاهل طيلة السنة.

تتمر... حرمان... شفقة... والأسرة أشد المظهدين

في المرحلة الابتدائية كان عليّ تحمل التمر من قبل أقراني وأترابي، إذ كانت السماعة التي أحملها في أذني مثار سخرية وتهكم. ولطالما نعتوني بـ«الصمكة» (دارجة مغربية تعني الصماء)، و«المجنونة».

حين تجاوزت المرحلة الابتدائية من تعليمي، وانتقلت إلى المرحلة الإعدادية، تجلت أمامي صعوبات من مستوى آخر. فالأساتذة في هذا المستوى من التعليم يعتمدون طريقة إملاء الدروس على

العنف الذي يمكنني التنبيه إليه أيضا هو العنف المؤسساتي، أي أن الدولة مطالبة بسياسات تمكن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع بحقوقهم الكاملة، وخاصة الحق في الشغل، والتطبيب.

ففي ظل غياب إحصائيات دقيقة حول عدد ونسبة هذه الفئة داخل المجتمع، وعدم الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية في هذا الشأن، تظل كل التدابير والإجراءات قاصرة عن التجاوب مع حقوق وحاجيات الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

ورغم أن التحولات التي عرفتها هذه الفئة، سواء على مستوى التمدرس، وتمكن العديد منهم من ولوج الجامعات، وإن بمجهودات شخصية، إلا أن التشريعات والقوانين لم تعرف أي مواكبة. فمنذ اعتماد «الكوطة» سنة 2000، بخصوص توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من حاملي الشهادات، لم يحين ولم يعاد فيه النظر ولم يحظ بالتتبع والتقييم. ويوجد من الأشخاص من تجاوزوا الخمسين سنة من عمرهم دون أن يحصلوا على فرصة شغل، علما أن هؤلاء الأشخاص إمكانياتهم محدودة، إذ تنحصر أنشطة حياتهم في نطاقات محصورة ومقلصة، وهم محرومون من ولوج الشغل في القطاع الخاص، الذي لا يلزمه أي قانون بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقات المتوسطة أو العميقة.

في القطاع العمومي، ورغم أن الدولة خصصت نسبة 7 في المائة من الوظائف، للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن ذوي الإعاقات المتوسطة والعميقة لا يستفيدون منها. لقد مرت أزيد من 22 سنة، دون أن تبادر الدولة إلى اتخاذ أي إجراء بالنسبة لهذه الفئة على مستوى توفير فرص الشغل، ما جعل عددهم يتكاثر.



التلاميذ، فلم أكن أستطيع سماع كل ما يملئ، خصوصا أنني كنت مضطربة لخفض درجة التقاط آلت السمع للأصوات، حتى لا تحدث ذلك الضجيج الذي يصدر عنها، خصوصا أن صوتها كان يثير الغرابة والتساؤلات: ما هذه الآلة؟ لماذا تضعينها؟ من أين لك بها؟... وهي أسئلت كان الرد عليها يرهقني ويشعرنى باختلافي عن الآخرين، وكان التفاعل معها يضعني محط شفقة في الكثير من الأحيان وفي نوع من المجاملة المسيئة في أحيان كثيرة، خصوصا حين يكون تفاعل البعض بعبارة «مسكين»، ما يشعرنى بالمساس بكرامتي. لكن، بعض زميلاتني، وبعونهن، استطعت اجتياز مرحلتي الإعدادي والثانوي، إذ كن يمدنني بدفاترهن، وإن لسويغات محدودات، حتى أستطيع كتابة الدروس التي كانت تملئ علينا في الفصل.

في الجامعة انطلق مسلسل معاناة من درجة أخرى، كنت أحب الزراعة، لذلك ظل الحلم بالالتحاق بكلية الزراعة يراودني، إلا أن المعدل الذي حصلت عليه، حين اجتزت البكالوريا، لم يؤهلني لتحقيق هذا الحلم. فالتحقت بكلية العلوم، شعبة البيولوجيا والجيولوجيا، وهي الشعبة التي تتطلب الإنصات الجيد للدروس وشروحات الأساتذة. ولأن إعاقتي لا تؤهلني لذلك، لم أستطع المواكبة فقررت تغيير الشعبة في السنة الموالية، وتوجهت لدراسة الفيزياء والكيمياء. وحتى في هذه الشعبة، وضعيتي لم تكن تسمح لي إلا باستيعاب ما يكتبه الأساتذة، ما كان يتطلب مني اللجوء لكتب ومراجع من أجل المواكبة، وهكذا وبإصراري استطعت الحصول على الإجازة في العلوم الفيزيائية، تخصص الإلكترونيك.

كمصابة بإعاقة سمعية ناتجة عن حادث سير، كنت أعتد على حركة الشفاه لفهم ما يقال لي، لذلك فحين

اجتزت عدة امتحانات، كان النجاح حليفي في جميعها حين يتعلق الأمر بالامتحانات الكتابية، لكن حين اجتياز الامتحانات الشفوية كنت أتعرض للإقصاء بسبب إعاقتي السمعية. كل ذلك سبب لي أذى نفسيا ترتب عنه إصابتي بالقولون العصبي والاكتئاب الذي جعلني أعتزل المجتمع الخارجي. وحتى أثناء اجتياز ما يعرف في المغرب بـ«المباراة الموحدة»، وهي مباراة موجهة للأشخاص ذوي الإعاقات، لم يحالفني النجاح، إذ لم توفر لي الوسيلة التيسيرية لسماع ما توجهه إلي اللجنة من أسئلة.

أنا اليوم مهددة بالصمم الكلي، ولكم أن تتصوروا مستوى الرعب الذي أعيشه بشكل يومي والخوف من المستقبل، لدرجة أنني أعاني من الأرق الحاد والمستمر. صرت مهزوزة النفس، أستحضر، في كل ثانية من حياتي، كل المراحل التي مررت منها وكل المثبطات التي واجهتني، لم أعد أتحكم في ذهني. الهواجس تلبسني فأستسلم، في كل لحظات أيامي وليالي، للبقاء، وصرت لا أجد ذاتي إلا مع الأشخاص ذوي الإعاقات، وكان لنا «مجتمع» مستقل يوحدنا، «مجتمع» نتقاسم فيه معاناتنا ونتفهم داخله مشاكل بعضنا البعض، وتبادل فيه ما لدينا من معارف وإمكانيات وحتى بعض الحيل الذكية للتغلب على ما نواجهه من معيقات.

أكون بين عدد من الأشخاص ويتوجهون إلي بالحديث أضطر لطرح السؤال عما قيل حتى أتمكن من قراءة الشفاه، لكن كنت أواجه برد فعل تنخر كياني، إذ يقال لي «صايف صايف» (كفى) وهي العبارة التي تعني في الدارجة المغربية «الأمر ليس مهما»، أو «انهينا هذا الموضوع». وأحيانا يمارس علي مخاطبي سلوك اللكز من أجل إسكاتي، لأن أسئلتني المتكررة من أجل استيضاح الأمور تثير اشمئزازه.

القهر الذي كنت أشعر به، واجهته أيضا من قبل عائلة زوجي، إذ كانوا يعتبرون عدم تجاوبي مع ما يقولون إهانة لهم أو استهتار بهم أو تجاهلا وعدم احترام، على الرغم من أنهم يعلمون أنني في وضعيتي إعاقته سمعية، مما سبب لي العديد من المشاكل دفعتني لتجنب لقاءهم إلا نادرا.

الحاجة إلى الوسائل التيسيرية

المشاكل الأكثر ضررا وعمقا سأواجهها في مسيرة البحث عن الشغل، فمنذ حصلت على الإجازة سنة 2004، أقدمت على اجتياز العديد من المباريات، إلا أن عدم توفير وضعيتي ملائمة تساعدني على استيعاب الأسئلة التي توجه لي كشخص ذو إعاقته، ساهم في أن أكون عرضة للإقصاء.

إعاقة شحّ الإحصائيات والمعلومات أشدّ من الإعاقة ذاتها..

سمير فهد جرادات - الأردن

مع تزايد الإفصاح عن أعداد ذوي الإعاقات في العقود الأخيرة، وازدياد الاهتمام الدولي بهم، برزت إشكاليات في الجوانب القانونية والاجتماعية، أصبحت محور اهتمام كثير من المنظمات الدولية لاتخاذ الإجراءات والتدابير مما يساعد هذه الفئة على التأهيل بصورة تمكّنهم من الاعتماد على أنفسهم.

على العكس من ذلك، وفقت امرأة ضريرة في زوجها بشخص يعاني ذات الإعاقة، وقد حظيا بمساعدة الأهل الذين كانوا عوناً حقيقياً لهما. وبعد إنجابهما لأبناء، أصبح الابن يرعاها رغم صغر سنه إذ أنه لا يتجاوز الحادية عشرة من عمره. لقد أصبح الابن العين التي يبصران من خلالها الحياة بكل تفاصيلها، في عالم يفترق إلى أبسط الوسائل المعينة لهما على غرار الإشارات المرورية الصوتية التي تمكنهم من قطع الشارع بكل سهولة وأمان.

توجد إلى اليوم معوقات كثيرة لا تعمل على الدولة على التغلب عليها، حيث تفتقر (غالبية) مؤسساتنا الحكومية والخاصة على حد سواء إلى توفر مترجم لغة الإشارات، إلى جانب غياب الإعلانات واللوحات الإرشادية الخاصة بذوي الإعاقة السَّمعية، مما يجعل هذه الفئة وخاصة النساء عرضةً للابتزاز والاستغلال. كما يتعرض ذوو الإعاقات البصرية للعنف اللفظي مثل: مسكين أعمى أو (أطرم) أي لا يسمع، وهو ليس بمسكين بل هو ضحية عدم تقديم الخدمات له مما عمّق حدة إعاقته في مجتمع يعتبر بحد ذاته أكبر معيق له.

بعد كورونا حيث ظهرت حالة من عدم القابلية أو الجدية في العمل. وحتى لو تم اللجوء إلى قانون حق الحصول على المعلومة الذي كان الأردن من أوائل الدول العربية التي أقرته، إلا أنه يتعيّن الانتظار 30 يوماً للإجابة على الطلب. وبعد التعديل الذي جرى على القانون في عام 2024 تحسّن الأمر بأن تم تخفيض المدة إلى 15 يوماً.

يشير الواقع إلى أن المرأة من ذوات الإعاقات مازالت عرضةً للاستغلال، مثال ذلك أن إحدى ضعيفات السمع أجبرت على ترك مقاعد الدراسة، لتتعلّم مهنة تصفيف الشعر. ثم أنشأت صالون تجميل خاص بها لتكسب قوتها بنفسها دون الاعتماد على أحد. تقدّم رجل لخطبتها، فوافقت وهي كلها يقين بأنه سوف يستغل دخلها. إلا أنها رضيت بهذا الاستغلال والعنف الاقتصادي الممارس ضدها. ويستمر معها مسلسل الاستغلال بعد أن رزقت بأطفال، حيث بقي الزوج مستقيلاً من مسؤولياته العائلية التي كانت تقع على عاتقها بمساعدة أهلها. وواصل زوجها استغلالها مادياً حيث ينهب أموالها وما تجنيه من عملها.

إلا أنه رغم الاهتمام الدولي بهذه الفئة، توجد أوجه معاناة عديدة ترتبط بـ: القوانين والدمج بالمجتمع ونظرة هذا الأخير لذوي وذوات الإعاقات، والاستقلالية الاقتصادية وضعف الخدمات والتسهيلات التي تقدّمها الدول لهذه الفئة. القاعدة الأولى التي يُعتمد عليها للتعرف على هذه الفئة واحتياجاتها تكون من دائرة الإحصاءات العامة، حيث أثبت نشراتها ضعف البيانات عن هذه الفئات. فلا تتوفّر الإحصاءات والأعداد الحقيقية عنهم، وإن توفرت تكون غير دقيقة بسبب عدم إفصاح العائلات عن أبنائهم ذوي الإعاقات خجلاً وخوفاً من هروب الراغبين في الزواج بيناتهم أو عزوف البنات عن الإقبال على الزواج من أبنائهم الذكور، وذلك بحسب إفصاح دائرة الإحصاءات العامة عن تجربتها المريعة في جمع بيانات الإعاقات في الأردن على مدار السّنوات الماضية.

الأمر لا يتوقّف عند هذا الحد، إذ يعاني الصحفيون والإعلاميون من عدم تعاون الهياكل والمؤسسات المعنية من أجل تزويدهم بالمعلومات. هذه المعاناة زادت سوءاً



الأسرة كمعين، وعندما تأخر صرف المعونة الوطنية التي تخصصها الدولة كإعالة شهرية لهذه الفئات إذا أثبتوا ضعف حالتهم المادية، طردت إحدى العائلات امرأة فاقدة للبصر.

ولئن ظهرت خلال بعض المؤتمرات وعلى نطاق ضيق بوادٍ حضور عدد من الصم والبكم مع توفر أماكن مخصصة لهم ومترجم لغة إشارات، وهو جانب يجب الإشادة به حتى يصبح معتمداً في جميع المؤتمرات، إلا أن كلمة الإعاقة مازالت تشير إلى عدد لا حصر له من العوائق البيئية والسلوكية والشخصية التي تواجه الشخص ذو الإعاقة. وفي حال استمرار غياب المعلومة أو ضعفها أو شحها، وعزوف الصحفي والإعلامي عن طرح قضايا المعوقات التي تواجه ذوي وذوات الإعاقة، لصعوبة الحصول على المعلومات أو الإحصاءات التي تعكس حجم المشكلة وأساس البحث عن الحلول، ستبقى هذه الفئة محرومة من إنفاذ حقوقها في بيئة هي أبرز معيق لهم في الحياة.

في جانب آخر، يعدّ الأردن من الدول التي أقرت بموجب القانون، منح ذوي وذوات الإعاقات إعفاء جمركياً على السيارات، إلا أن هناك شكاوى عديدة من شروط الحصول على إعفاءات جمركية، وخاصة ذوي الإعاقات السمعية والبصرية، حيث أنها لا تصرف للأسف لصاحب الإعاقة بل لأحد أفراد أسرته.

ورغم سرعة وتيرة التقدم، إلا أن الأردن ما زال لا يوفر الخدمات لذوي الإعاقات، خاصة وسائل النقل، فلا توجد حافلات ووسائل نقل مخصصة لذوي الإعاقة عامة (سوى حافلة واحدة وبخط واحد لمنطقة معينة)، ولذوي الإعاقة البصرية أو السمعية خاصة. وتغيب الإشارات الضوئية، أو الإشارات المخصصة لضعاف السمع، كما تغيب لغة الإشارات عن الإعلانات أو اللوحات الإرشادية في شوارع الأردن.

مكنت جائحة الكورونا من إبراز مشاكل هذه الفئة ومعاناتهم، وكشفت بالخصوص عدم تقبل أقرب الناس إليهم لهم. إذ أن بعض الأهل كان يتحملهم نظير الأموال التي يرفدون بها

صحيح أن نظام الخدمة المدنية في الأردن يقضي بتمتع ذوي وذوات الإعاقة بـ 16% من الوظائف الشاغرة تحت عنوان (حالات إنسانية)، لكن يبقى تقبل المجتمع لهم ومحدودية التواصل والتعامل معهم هو الممارسة السائدة. وللأسف تبقى هذه النسبة تقتصر على التعيينات في القطاع العام الحكومي، ولا سلطة على القطاع الخاص.

ولئن تتوفر أيضاً كودات بناء تجبر تضمين تصميم المباني متطلبات البناء الواجب توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية والحركية، إلا أنه يسود تحايل للإفلات منها من خلال دفع الغرامات والمخالفات. حتى في الانتخابات، لا توجد إعلانات أو بيانات انتخابية مخصصة لذوي الإعاقة السمعية أو البصرية، ولا يتوفر في المقار الانتخابية مترجمون للغة الإشارات. كما لم يتقدم ايض شخص من ذوي وذوات الإعاقة للترشح للانتخابات التشريعية. علماً أن مبنى البرلمان الأردني غير مهياً، ويخلو من الكودات الخاصة بذوي الإعاقات السمعية والبصرية، ولا يوفر ترجمة لغة الإشارات.

وسط المجازر حاربت بغزة للبقاء أحياء هي وأسرتها ومرضاها

الممرضة «هبة» ومعارك
«المعاطف البيضاء»
في وجه عدوان الاحتلال

سيد إسماعيل - فلسطين

«... ليلة قصف «مستشفى الصداقة التركي» في مدينة «الزهراء» وخروجه من الخدمة لن تمحي من ذاكرتي: حثني سائق إحدى سيارات الإسعاف على الصعود سريعاً قبل أن ينطلق بسيارته التي كانت ممتلئة بالجيش التي كان ينقلها خارج المستشفى، كي يوصلني لأقرب نقطة من منزلي في مدينة «دير البلح». رأيت لحظة في بعض الأفلام الأجنبية كيف يقوم بطل الفيلم بحمل أولاده، ليقفز داخل سيارة ما، قبل أن تنطلق بطريقة جنونية. لقد كان هذا ما فعلته بالضبط...!».

توقفت «هبة دياب»، قبل أن تتابع كلامها: «حملت جسدي ابني «آدم» (خمس سنوات)، وابنتي «إيمان» (ست سنوات) محيطة جسم كل واحد منهما بإحدى يدي، اوندفعت جرياً إلى سيارة الإسعاف التي كانت تتحرك بالفعل. فتحت بابها، ليرتمي بين الجثث المتناثرة داخلها، فيما كان السائق يحاول أن يجد طريقته بين الطرق المدمرة، وسط الظلام الدامس، الذي استعال إلى نهار بفعل عشرات القذائف الإسرائيلية المتهاطلة كأطار اللهب، جاعلة سيارة الإسعاف ترتجف مراراً. كنت أتأمل الجثث من حولي، ثم أنظر من النافذة لأرى أطار اللهب من حولي، وأرق وجه طفلي. لا أصدق أنني نجوت من كل هذا، وأني لا زلت حية أرويهِ لكم الآن...».

تغير كل شيء..

منذ السابع من أكتوبر عام 2023، تغير كل شيء في قطاع غزة: استيقظ أكثر من مليوني شخص من سكان قطاع غزة المدنيين ليجدوا أن الاحتلال الإسرائيلي قد شن عدواناً على قطاع غزة، لم يحترم خلاله موثيق القانون الدولي التي تمنع استهداف المدنيين، وتمنح حصانة خاصة للطواقم الطبية وكذلك للسيارات التابعة لمؤسسات الرعاية الصحية بما فيها المستشفيات، التي تشملها هذه الحصانة أيضاً، لكن الاحتلال قرر أن يتجاهل تلك المواثيق الدولية، كأنها لم تكن.

وقت اندلاع الحرب، كانت «هبة دياب» الممرضة البالغة من العمر 39 عاماً، تعمل ممرضة في «مستشفى الصداقة التركي» المخصص لمرضى السرطان في قطاع غزة، وهي أم لخمسة أطفال، أكبرهم في الثالثة عشرة، وأصغرهم عمره خمس سنوات. وقد سبق لها العمل في العديد من

الاستيعابية نحو 180 سريراً، وكان مصمماً لخدمة ثلاثين ألف مريض سنوياً، وهو يعتبر المستشفى الجامعي الوحيد على مستوى قطاع غزة.

فوق طاقة الاستيعاب..

تقول «هبة»: «بسبب الحرب، انهمرت أعداد المصابين على جميع المستشفيات والعيادات الطبية بأضعاف طاقتها، بما فيها «مستشفى الصداقة التركي». كانت كل لحظة تمر هي عبارة عن معركة متواصلة من أجل إنقاذ حياة الجرحى والمرضى، في ظل انعدام أبسط الإمكانيات...».

بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة، حتى لحظة كتابة هذه المادة الصحفية، ما يزيد عن 35 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إضافة إلى ما يزيد عن 78 ألفاً من الجرحى، منهم آلاف الأطفال المعاقين الذين لم يتبقى أحد من ذويهم كي يقوموا برعايتهم، بالإضافة إلى ما يقرب من تسعة آلاف مفقود، معظمهم تحت أنقاض المنازل التي قصفتها القوات الإسرائيلية، إذ تم تدمير ما يزيد على 85% من البيوت في قطاع غزة، حتى لحظة كتابة هذه السطور، فضلاً عن جميع الجامعات والكثير من المدارس، وخروج العديد من المستشفيات عن الخدمة، بفعل القصف والاستهداف المستمرين.

عمليات إنقاذ الجرحى مستمرة على مدار الساعة. لا يوجد شبر واحد فارغ في جميع مستشفيات قطاع غزة: ستجد أن المرضى والجرحى والنازحين في كل مكان، وتقدم لهم الرعاية الطبية حتى وهم على الأرض وفي أروقة المستشفيات. خسرت الطواقم المحلية الفلسطينية العاملة في مجال الرعاية الصحية المئات من موظفيها، بين قتل وجريح، سواء من كانوا على رأس عملهم في المستشفيات وعيادات الرعاية الأولية، أو خلال تنقلهم سواء لنجدة المصابين، أو في طريقهم من وإلى بيوتهم، إذ وصل عدد الشهداء من الطواقم الطبية الفلسطينية

مستشفيات قطاع غزة وعياداتها، على مدى سبعة عشر عاماً: «لقد عاصرت مختلف الاجتياحات والحروب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ أكثر من أربعة وعشرين عاماً. هذه الحرب مختلفة تماماً: في الحروب السابقة، كان الاحتلال يسمح بدخول الإمدادات للمواطنين المدنيين، بما فيها المستلزمات الطبية للمستشفيات. هذه المرة لا إمدادات من المستلزمات الطبية. دخل إلينا خلال الحرب عدد محدود من المساعدات التي لم تكن تكفيها أبداً...».

قبل أربع سنوات، وتحديداً يوم 31 مارس 2020، تم افتتاح «مستشفى الصداقة التركي» في مدينة «الزهراء» الواقعة جنوب مدينة غزة، وقد تم إنشاؤه بتكلفة 70 مليون دولار، بتمويل من وكالة التعاون والتنسيق، وهي هيئة حكومية تركية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية والجامعة الإسلامية في غزة، وتبلغ قدرته

تعمل «هبة» الآن في إحدى العيادات الصحية بمدينة «دير البلح»، لتقديم المساعدة للمرضى هناك وتضميد الجرحى ومتابعة حالة جروحهم، بعد أن عجز «مستشفى شهداء الأقصى»، المستشفى الرئيسي وسط قطاع غزة، عن تقديم الخدمات الطبية لجميع المصابين الذين يصلون إليه، بسبب استقباله ما يفوق قدرته على الاستيعاب بأضعاف مضاعفة.

كانت «هبة» تأتي إلى مقر عملها، مصطحبة بعض أطفالها، لسبب مهم للغاية بالنسبة لها: «في ظل هذه الحرب، هنالك كثير من العائلات في غزة التي تم قتل جميع أفرادها: الوالدان والأطفال. وبالتالي، قررت أنا وزوجي أن يتم تقسيم الأطفال بيننا. أخذ بعضهم معي، فيما يبقى البعض الآخر في البيت معه، كيلا نُقتل جميعاً في القصف. كأم وممرضة تسعى للحفاظ على بقاء أطفالها ومرضاها معاً على قيد الحياة هذا أقصى ما نستطيع عمله، طالما أن قطاع غزة لا يوجد شبر واحد فيه آمن. وهنالك تساؤل دائم يدور في ذهني: هل سأتمكن من النجاة أنا وأطفالي؟».

إنه الخامس عشر من أبريل/ نيسان: بمعجزة ما، استطاعت هبة مغادرة قطاع غزة، والوصول أخيراً إلى مصر، مع أطفالها الخمسة، فيما ينتظر زوجها في غزة، لأنه لم يتمكن من العبور بعد. كان صوتها عالياً ينبض بالفرحة وهي تقول: «لقد نجونا! الحمد لله. أطفالي معي الآن. كنت أنتظر عبورنا من معبر رفح، وأنا أدعو الله دون توقف أن ينجدنا مما نحن فيه.. لكن هذا لا يعني أننا الآن في أحسن حال، إذ علينا تدبر أمور سكننا ومعيشتنا. إنني أمل أن يكون المستقبل أجمل لأطفالي، لأنهم أعلى ما أملك...».

• تم نشر هذه المادة بالتعاون مع مؤسسة RFG الهولندية



وزارة الصحة في غزة: أضرار بالغة بمستشفى "الصداقة" التركي بعد قصف جديد

توجب على «هبة» أن تحارب طوال الوقت: الاستمرار في عملها كممرضة، في ظل انقطاع راتبها مع خمسين ألف موظف فلسطيني في قطاع غزة، وانعدام وسائل المواصلات. ومن ناحية أخرى، استمرار سعيها في رحلة شقائها اليومي، للبحث عن الطعام لها ولأولادها الخمسة، الذين تتراوح أعمارهم ما بين الثالثة عشرة والخمس سنوات، وتدبير أمور منزلها، من البحث عن الحطب، ثم الطهي باستخدامه، ومن ثم تدبير أمر الحصول على الماء للشرب والغسيل، للبقاء على قيد الحياة.

«هل سأنجو؟»

في الثلاثين من أكتوبر 2023، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المستشفى، لتنجوا «هبة» وطفلاها بأعجوبة من القصف: «أنا حزينتة للغاية لأنني أعلم جيداً «مستشفى الصداقة التركي» كان المستشفى الوحيد على مستوى قطاع غزة المتخصص في علاج مرضى السرطان. ومنذ بدء الحرب، تحول المستشفى أيضاً إلى مكان لإيواء آلاف المدنيين الذين لم يجدوا مكاناً يؤويهم. كنت أذهب إلى عملي من خلال مركبات وزارة الصحة. لكن قوات الاحتلال الإسرائيلية استهدفت المستشفى، ليخرج عن نطاق الخدمة، تاركة آلاف مرضى السرطان في قطاع غزة يواجهون خطر الموت المحتوم».

العاملة في قطاع غزة إلى 492 شهيد، حتى لحظة كتابة هذه السطور، وذلك بحسب موقع جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. جميع هذه الظروف حولت عمل الطواقم الطبية بغزة إلى مهمة أقرب إلى المستحيل، في ظل ظروف عمل كارثية، كانت «هبة» تحاول خلال كل ثانية فيها إنقاذ حياة الجرحى والمرضى، فيما كانت حياتها هي وزملائها وعائلاتهم مهددة بشكل دائم تحت القصف المستمر، وفي ظل المجازر المتتالية التي تقوم بها قوات الاحتلال في غزة.

«معركة البقاء»

وسط هذه الحرب، كان هنالك العديد من المعارك الأخرى التي كانت «هبة» تخوضها على الأرض: «منذ اندلاع الحرب وحتى الآن توقفت جميع الإمدادات: لا ماء. لا غاز للطهي. لا كهرباء. لا طعام. لا وقود. تضاعفت جميع أسعار السلع أضعافاً مضاعفة، في ظل أن معظم السكان فقدوا مصادر رزقهم. أنا مثلاً موظفة حكومية، أتلقي راتبي من وزارة الصحة في غزة، التي لا تتبع السلطة الفلسطينية في «رام الله»، فيما يتعلق بدفع رواتب الموظفين، وعلى مدى سنوات طويلة، كنا نتلقى ما يصل إلى نصف رواتبنا تقريباً، ولكن منذ بداية الحرب توقفت الرواتب بشكل كامل».

الدكتورة آمنة دقنو : متمرّدة شغفها العلم

ابن النجار - كوثر

الدكتورة التونسية في هندسة الاتصالات آمنة دقنو ذات الإعاقة السمعية التي بلغت تحصيلها علميا لم يبلغه غيرها على مستوى الدول العربية والشرق الأوسط، صاحبة مسيرة كفاح كان سلاحها حب العلم والمعرفة ودعم العائلة.

أصيبت آمنة بالإعاقة السمعية وهي لم تتجاوز الثلاث سنوات من عمرها، لتصبح فاقدة للسمع بصفة كلية. فوجدت نفسها في عزلة عن العالم في سن صغيرة، وعانت من صعوبات كبيرة في التواصل مع الناس.

ومع ذلك، تعتبر آمنة نفسها محظوظة لأنها وجدت سنداً عائلياً ساعداً في تقبل إعاقته وقدّم لها الدعم اللازم في مواجهتها. تقول «نوع إعاقتي هو الأشد وطأة من ضمن باقي أنواع الإعاقات باعتبار أن الشخص الأصم محروم من التواصل والوصول إلى المعلومات وإلى عديد الخدمات...».

تجاوز كل العقبات والصعوبات. وعلاوة على ذلك، فهي تعتبر أن ما تتحلّى به من إرادة وعزيمة ورغبة حقيقية في التعلّم والفضول وحب الاستكشاف، هي من بين عوامل إصرارها على النجاح واستكمال أعلى درجات التحصيل العلمي.

كانت آمنة لا تكتفي بما تحصّله من معارف ومهارات بين جدران القسم الضيّقة والمحدودة، فاختارت سلوك طريق التعلّم الفردي للتغلّب على صعوبات التعلّم داخل القسم. فتجدها تبحث في الكتب وعلى شبكة الانترنت عن المعلومات التي تساعدها في فهم الدروس لتدارك ما لم تتمكن من تحصيله. لذلك كانت في نظر الإدارة تلميذة متمرّدة، كثيرة التغيب عن الدروس، ولكن ليس بغرض الهروب أو الفسحة بل من أجل تحصيل ما لم تحصّله في قاعة الدرس.

واجهت آمنة منذ طفولتها صعوبات كثيرة في التّواصل مع أقرانها وفي تلقّي تعليمها في مدرسة عمومية غير مختصة. إذ لا توجد إلى اليوم مدارس ابتدائية مختصة لفائدة الصم، ما يجعل نسب أمية الأشخاص الصم الأعلى لدى ذوي وذوات الإعاقات. تقول آمنة «كنت أجلس لساعات طويلة في القسم لأتابع دروسي لكنني لا أتمكّن من فهمها لكوني أحياء في بيئة غير قادرة على تلبية احتياجاتي والتأقلم معها بسبب غياب التكوين». وهي تستثني حالات نادرة لمعلّمت ومعلّمين حاولوا قدر استطاعتهم مساعدتها في عملية التعلّم الشاقّة والمضنيّة بالنسبة إليها.

بعد اجتياز المرحلة الابتدائية بنجاح، حرصت آمنة على مواصلة تعليمها، إذ ترى في والديها وأقاربها الذين حصّلوا تعليماً متقدماً، قدوة تحفّزها على





صلب المدرسة العليا للمواصلات بتونس، تشتغل أمنة في وسط داعم لها يؤمن بقدراتها ويقدّر ما حققته من نتائج. وهي تطمح إلى أن يجد ذوو وذوات الإعاقة السمعية مكانهم في المجتمع وذلك بالأساس من خلال محو أميتهم وتمكينهم من حقهم في التعلم. وهي تشدد على ضرورة أن يكون لهم مدارس خاصة تذلّ عقبات التعلم التي تجبرهم على التخلّي عن الدراسة في المرحلة الابتدائية غالباً.

رغم كل ما حققته، مازالت أمنة تعاني من نظرة الآخرين وتعاملهم مع ذوي وذوات الإعاقة. وهي ترى أنه من المؤسف ألا يتم الالتفات إلى ذوي الإعاقة إلا في حال تميزهم، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى اهتمام وإنفاذ لحقوقهم كاملة حتى يتجاوزوا مختلف التحديات. لذلك، تجد أمنة في العمل الجمعياتي فضاء للدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة السمعية، فهي عضو فاعل في جمعية صوت الأصم التونسية، وهي تؤمن بأهمية أن يكون لهم الحق في أن يتحدثوا عن أنفسهم ويسمعوا صوتهم لأن يتم التحدث باسمهم.

توضّح أمنة في هذا الصدد: كانت مكتبة الجامعة من أحب الأماكن إليّ، فهي الملاذ الذي يشبع رغبتني في التعلم وفي مزيد فهم مختلف المساقات الجامعية التي أدرسها. كنت في سباق حقيقي مع الزمن كي أتمكّن من فهم كل الدروس. وتعد الكتب بالنسبة إليّ فعلاً خير أنيس وخير سند لي بالنظر إلى إعاقتي».

بعد المرحلة التحضيرية ونجاحها بتفوق، التحقت أمنة بأفضل كلية للمهندسين بتونس لتتخصّص في هندسة الاتصالات، وتنجز أطروحة الدكتوراه في هذا التخصص. لتصبح بذلك أول امرأة ذات إعاقة سمعية في تونس والشرق الأوسط، تبلغ هذه الدرجة العلمية. بعد الدكتوراه اختارت مزيد التخصص في الذكاء الصناعي لتعمّق البحث والعمل في مجال وسائل ترجمة لغة الإشارات بطريقة أوتوماتيكية دون الحاجة إلى أشخاص مترجمين.

كانت أمنة شغوفة بالدراسة، مع ميل خاص إلى المواد العلمية، لذلك درست بكالوريا شعبة رياضيات لتتجح بملاحظة حسن جدا فتكون بذلك أول شخص من ذوي الإعاقة السمعية يحصل على هذه الملاحظة في تونس. لم تكن دراسة الرياضيات سهلة بالمرة بالنسبة إلى أمنة لكن حبها لتحدي الصعاب وشغفها كلاً جهودها بالنجاح في هذه المرحلة.

لم يتوقف طموحها عند هذا الحد، لتواصل تحدي ذاتها وتحدي بيئتها المعيقة كما تخطط لها. اختارت هذه المرة الالتحاق بالمرحلة التحضيرية للمهندسين، وانكبّت على الدراسة بما تحمله الكلمة من إجهاد ومشقة فرضت عليها عزلة تامة عن الحياة الاجتماعية وعن العالم بكل رحابته. لقد كانت أمنة تؤمن أكثر من أي وقت مضى أن رحابة العلم والمعرفة أوسع في بعض الأحيان من رحابة عالم لا يحترم خصوصية وضعها، وأنها السبيل الوحيد كي تضمن الحياة التي ترنو إلى أن تحياها.



the total number of seats for people with disabilities is now 279. Some people with disabilities also ran as individual candidates in the local elections and competed with other candidates normally, which proves their awareness of the importance of political participation for them. However, we still face challenges in enabling people with disabilities to participate effectively in public affairs, and we demand that these obstacles be removed.

We hope that every council member takes full responsibility and proves their capability in their position, focusing on real contributions rather than just token gestures, to uphold equal opportunities.”

Cawtaryat : How are issues concerning individuals with disabilities portrayed in the media and what is their representation like?

While there has been some improvement in how the media covers topics related to disabilities, it falls short. Tunisian media fails to give Tunisians with disabilities a platform to voice the challenges they face and the issues that affect them, rendering them an invisible group, absent from both programs and news coverage. It should not be that people with disabilities are only remembered and featured on December 3 for the International Day of Persons with Disabilities, as they are integral members of society, complete individuals who simply have different needs. For instance, individuals with disabilities struggle with inaccessible roads and sidewalks, and the issue of cars blocking their designated spaces.

The media plays a crucial role in addressing such issues and raising awareness in society about respecting the rights of others to live barrier-free lives. Hence, the media need to provide them with a platform to express themselves and amplify their voices to the community, government, and society.

The media needs a strategic approach to facilitate the inclusion of individuals with disabilities in society, given its significant influence on public opinion. This year marked the graduation of the first visually impaired journalist from the Institute of Press and News in Manouba, Ahlam Al-Ajili, who earned a degree in communication. We hope she secures a place in the media industry, despite the inadequate response from the media to her achievement.

Cawtaryat : Finally, what reforms can be made to improve the situation of people with disabilities, especially girls and women?

Public policies must aim to achieve the full integration of people with disabilities, not just their inclusion. This means providing them with meaningful employment opportunities beyond traditional roles that are becoming obsolete, like telephone operators. The government needs to support the economic empowerment of people with disabilities- helping them find jobs and start small businesses to achieve financial independence, which is crucial for their dignity and contributes to sustainable development.

The government must also ensure existing disability laws are properly implemented. I call on the President, Prime Minister, ministers, and parliament to actively involve people with disabilities in administrative and advisory roles. They are capable of success and deserve a chance to prove themselves, rather than being judged solely based on their disabilities. Listen to our voices, not just our impairments.

Furthermore, the government should expand educational options for people with disabilities, especially the blind, and improve access to quality healthcare, transportation, and social services. We aspire for a day when people with disabilities are recognized not for their disabilities, but for their abilities, potential, and talents.



To address this, Tunisia needs a shift in both political and public mindsets. There must be a genuine willingness to embrace diversity and ensure equal rights and opportunities for all citizens, regardless of ability. Responsibility for supporting those with disabilities should not fall solely on the Ministry of Social Affairs, but be a priority for all government institutions.

Accurate data is also crucial. Current estimates vary widely, from 241,000 people with disabilities according to the statistics office, to 438,000 registered with the Ministry of Social Affairs. The true number is likely even higher, as many families are hesitant to officially declare a member with a disability.

Raising awareness, especially among younger generations, about appropriate ways to interact with and include people with disabilities is another key step. The real barriers they face are often environmental and attitudinal, not their disabilities themselves. Changing societal perceptions based on charity and pity to ones of empowerment and equal citizenship is vital.

Tunisia must work towards becoming a country that truly embraces diversity and ensures all its citizens, with their differences, have a place and a voice.

Cawtaryat : How well are individuals with disabilities, especially those with hearing and visual impairments, able to access their fundamental rights?

In today's Tunisia, people with disabilities encounter numerous challenges, particularly in exercising basic rights like healthcare, education, mobility, and information access. Despite our best endeavors, significant obstacles persist in upholding the rights of individuals with disabilities. Concerning healthcare challenges, issues arise in the readiness of hospitals, healthcare facilities, and pharmacies, as well as in maintaining medical confidentiality and the National Health Insurance Fund's

responsiveness to their needs, alongside the steep costs of equipment and medications.

The Tunisian government falls short in providing the necessary infrastructure for individuals with disabilities to fully access healthcare services, such as facilitating visually impaired individuals' hospital visits and enabling those with hearing impairments to effectively communicate with medical professionals, ensuring their fundamental right to healthcare. In the realm of education, post-baccalaureate options for the visually impaired remain limited, mainly due to educational restrictions to certain fields like literature, with university studies predominantly focusing on physical therapy, education, telecommunication, and traditional industries. While the blind possess aptitudes suitable for scientific studies, the lack of logistical support and essential resources from the state hinders their educational pursuits.

People with disabilities face several challenges in Tunisia. One of these challenges is the lack of representation in Parliament and the absence of a government structure dedicated to their needs. Additionally, bureaucracy in Tunisian administrations makes it difficult for people with disabilities to obtain a disability card, which they must renew every five years. This is problematic for someone like me, who was born blind and will remain blind throughout my life. I urge the state to make the disability card permanent, compatible with 2024, and provide additional services for people with disabilities, as promised by the Ministry of Social Affairs.

Cawtaryat : How would you assess the political participation and prospects of people with disabilities?

Decree No. 10 of 2023 has finally given people with special needs their rights by allocating an additional seat in each local council for a deputy with disabilities. This means that

The social and humanitarian approach marginalizes people with disabilities and does not empower them to be active members of society

Souhir Chaabani - TUNISIA

Bouraowiya Al-Agrebi is the General Secretary and official spokesperson of the Tunisian Organization for the Defense of Persons with Disabilities. She is a blind woman and a fierce advocate for human rights in general and the rights of persons with disabilities in particular. She also had the experience of running for the 2019 legislative elections as part of an independent list. In an exclusive interview with Cawtariyet, she discussed several aspects of the work of the Tunisian Organization for the Defense of the Rights of Persons with Disabilities, the situation of persons with disabilities in Tunisia, especially those with hearing and visual impairments, legislation, and media coverage of issues related to persons with disabilities.

Cawtaryat : First, could you introduce the Tunisian Organization for the Defense of the Rights of Persons with Disabilities and explain its role and function towards people with disabilities?

We are an organization established by citizens with disabilities, aiming to advocate for the rights of persons with disabilities in Tunisia and transform the perception of disability through integration and active involvement in society. Our approach is based on a combination of charitable and medical methods, ultimately striving for equality, rights, and genuine citizenship.

Our core principles and values revolve around respecting human dignity, democracy, and the development of individual capabilities across all age groups. Additionally, we are committed to achieving equal opportunities for all societal segments, promoting independence, freedom of choice and expression, and embracing diversity, including disabilities, as an integral part of human society.

Cawtaryat : Is the Tunisian law fair to people with disabilities?

Currently, people with disabilities have not been fairly treated, as the law mandating the employment of 2 percent of individuals with disabilities in institutions has not been enforced. Furthermore, the state is failing to uphold the international convention on the rights of persons with disabilities in practice, despite its formal commitment. This is evident in laws like Article 54 of the July 25, 2022 Constitution, which emphasizes the state's responsibility to



protect individuals with disabilities from discrimination and to ensure their complete integration into society.

Cawtaryat : What is Holding Back Implementation of Existing Disability Laws in Tunisia?

The main issues are a lack of political will and the prevailing societal attitudes towards disability in Tunisia. Many Tunisians still view people with disabilities as a vulnerable group, rather than as active members of society. The social and charitable approach often ends up marginalizing those with disabilities instead of empowering them.

Tunisian society also struggles to accept differences, especially when it comes to positions of power and representation in local and national government. On top of this, people with disabilities face a host of daily challenges and barriers.

the opportunity to attend universities, directly or indirectly denied this right.

The educational path plays a critical role in raising awareness among peers and the broader community about the importance of recognizing and supporting individuals with disabilities, ensuring their rights are upheld, and fostering inclusive environments at all levels.

In specialized settings, the research highlights a jarring and painful separation for women with visual impairments, abruptly disconnected from their families. Beyond feelings of neglect, these women are particularly vulnerable to harassment, severe punishment, and abuse, significantly affecting their mental health. Their disability often acts as a significant barrier to preventing or addressing violence, as their inability to see others prevents them from anticipating or later condemning acts of violence, often leading to compliance and silence.

Survey respondents revealed that families frequently abandon them once they enroll in residential schools, causing profound frustration and distress. This experience erodes their self-confidence, trust in others, and their sense of safety, even within the school environment. The oldest peer group in school is the sole path to breaking out of internal isolation and overcoming feelings of confinement and frustration.

Professional Life: Double Discrimination

In the professional sphere, individuals with sensory disabilities in Tunisia face a unique challenge –double discrimination. While they receive equal medical care regardless of gender, employment statistics paint a different picture. Research has uncovered that these individuals are often unaware of job opportunities, and if they do secure employment, they struggle to adapt and assert their economic rights. Shockingly, they are paid less for the same work.

Civil society in Tunisia has emphasized the need to integrate women with disabilities into vocational training programs and support them in starting businesses to prevent economic violence adding to the existing gender and disability discrimination.

Sensory disabilities not only limit the aspirations of individuals but also create preconceived barriers to their success. The existing support systems for people with disabilities are still limited, posing obstacles that hinder their societal integration and success. Despite the recognition of the multiple forms of discrimination faced by women and girls with disabilities, little has been done to ensure their equal treatment and protection from violence. Research in this area lacks sufficient statistics and quantitative studies to properly address this issue and propose suitable solutions for integrating and upholding the rights of people with disabilities●

Recommendations:

This research has modestly aimed to bring visibility to the invisible and give voice to the unspoken, urging public policies to uphold the rights of individuals with sensory disabilities and eradicate the violence perpetrated against them. It has put forward a series of recommendations from the participating respondents. Some of the most crucial recommendations include:

- Educating families about the boundaries of excessive protection and the significance of empowering their children.
- Promoting decentralization of educational structures by establishing them in areas closer to children's families.
- Providing psychological impact training for school staff regarding all forms of violence on the development of individuals with sensory disabilities, particularly sensory impairments.
- Offering sexual education classes for individuals with sensory disabilities.
- Enhancing the education system to enable them to access the same specializations as other students.
- Facilitating access to psychological support for women with disabilities, aiding in their self-improvement and integration into society, while also protecting them from certain forms of violence.
- Launching awareness campaigns against violence targeting women with disabilities, utilizing television, radio, and social media to break the silence and raise awareness about the vulnerable situation of women and girls with disabilities exposed to harassment and violence.
- Increasing the number of listening centers and improving communication on the hotline for reporting violence.
- Raising awareness among police officers and training them to handle complaints from women with sensory disabilities, especially those with visual impairments, who are victims of violence.
- Facilitating access for women with disabilities, especially those with visual impairments, who are victims of harassment, to justice, and ensuring the prosecution and punishment of the perpetrators in proportion to the seriousness of their actions.
- Collecting and publishing statistical data from all institutions, organizations, and associations related to women with sensory disabilities.

Self-construction constrained by disability specificity

Sensory impairments do not necessarily change one's physical appearance, making disabilities invisible. This leads many people with sensory disabilities to go to great lengths to hide their condition to maintain their status in society. Some even try to overcome their disability to avoid being pitied by others, as they refuse to be seen as poor and helpless.

However, stereotypes, whether positive or negative, can have a significant impact on one's self-image. Research shows that people are often classified as "disabled" later in life, without any preparation for those who have had disabilities since birth, especially those who are visually impaired. This lack of support and psychological assistance can exacerbate the psychological suffering resulting from sensory disabilities, making women and girls who consider themselves physically healthy reluctant to be labeled as "disabled". This is especially true during childhood when they reject devices that are associated with disability and social stigma.

In the relationship between women and girls with sensory disabilities and their bodies, there is a contradiction. The body that is taken care of and cared for represents restrictions and submission. Disabilities often prevent blind women from enjoying their freedom and independence, making them dependent on partial assistance to meet their daily needs and submit to the restrictions imposed by the environment. The research has shown through various interviews with women and girls with hearing and visual disabilities that isolation is a refuge for them from stigmatization and exclusion."

The Impact of Sensory Disabilities

Women with sensory disabilities face various forms of violence despite their disability being invisible. This study reveals that they feel deprived of rights such as healthcare, education, work, leisure, mobility, and safety. Specialized institutions and associations play a crucial role in building their self-esteem, and identity, and protecting them from the violence imposed by society that perceives them as weak and helpless. This description creates a sense of subordination, hindering their independence and limiting their freedom.

This leaves them caught between an overly protective family environment and an external environment that subjects them to various forms of violence. Within the family, disabled girls may suffer from early neglect, leading to complications in their growth, learning, and mental health. Over time, they develop a fear of the future. Parents often feel overwhelmed when facing the challenges of disability, leading to either overprotection or avoidance, which negatively influences the child's social development and integration.

Siblings, on the other hand, may express anger and resort to physical and psychological violence towards their disabled siblings, affecting their ability to form future emotional relationships. When people with disabilities experience violence, it leads disabled girls to develop a lack of confidence in romantic relationships, particularly with men."

The victim's silence allows perpetrators to escape punishment

Extensive research reveals that domestic violence is widespread, yet it often goes unreported, allowing perpetrators to evade justice. Women with disabilities frequently forgo their rights, responding to harm with silence. This silence, however, perpetuates deep pain and increases vulnerability among victims. Perpetrators often exploit the fact that victims (especially visually impaired women and girls) cannot identify them. Additionally, women with hearing impairments avoid using sign language interpreters due to the added cost, hindering their ability to report violence. Overall, research highlights significant reservations and challenges in discussing sexual violence specifically, and violence in various forms more broadly.

Women with sensory disabilities face multiple forms of violence linked to their disabilities, spanning public spaces, transportation, schools, shelters, workplaces, and beyond. Those interviewed universally reported direct experiences of violence or felt threatened by it, yet many choose silence out of shame, fear of family repercussions leading to excessive protection and restricted freedoms, or disbelief, opting to protect themselves through silence.

When it comes to emotional life, people with disabilities often see themselves as inadequate or unworthy of appreciation from their partners and families. As a result, staying single becomes the norm, and it is uncommon for individuals with disabilities to marry others facing similar challenges. Respecting the sexual and emotional rights of adults with disabilities raises complex questions, involving the need to protect them while avoiding the misuse of power. It is crucial for individuals who have lost one of their senses, especially sight, at a young age, to receive sexual education tailored to their disability, enabling them to access their right to sexual health and the ability to protect themselves from potential risks.

Education: Unequal Opportunities amid Violence and Suffering

Research reveals that individuals with disabilities encounter numerous challenges in their educational journeys, especially within non-specialized educational frameworks. From early childhood through primary and secondary school, they lack logistical support for integration and learning, often facing peer harassment that leads to exclusion and early dropout. Consequently, women with sensory disabilities rarely have

A look at the invisible:

The latest publications from «CAWTAR» on the violence against women with sensory disabilities in Tunisia

How do women with hearing and visual impairments express themselves and articulate the gender and disability-based violence they face? How do they convey the vulnerability they experience at different stages of their lives and in various social contexts? What factors contribute to their vulnerability, and how do they perceive their rights?

These are the questions addressed in the research conducted by the “CAWTAR” center as part of the “Making the Invisible Visible” project, supported by the United Nations Trust Fund to end violence against women.

Lobna NAJJAR - cawtar



The study, titled “Insight into the Invisible: Violence against Women with Sensory Disabilities in Tunisia,” is a qualitative exploration based on semi-structured interviews and focus groups, aiming to illuminate these women’s unique experiences and the violence that may threaten them due to their disabilities.

Data analysis has uncovered how these women represent the violence they face in their daily lives, shedding light on the barriers hindering their self-reliance, rights, education, health, and employment. It demonstrates social discrimination. The obstacles also reveal the multiple forms of exclusion experienced by women with sensory disabilities, and the experiences rooted in violence: physical violence leading to alienation, and violence from others establishing difference, domination, and abuse. All these factors make these women and girls more susceptible to danger due to their limited awareness of their rights and support institutions in cases of violence.

When women with disabilities experience the same violence as other women, gender-based violence worsens due to their disabilities. This results in them enduring such violence across various settings, fostering a sense of seclusion, insecurity, and absence of safety. The study uncovered that it is not just about isolated incidents of violence; these women encounter a systemic and organized form of gender and disability-based discrimination intertwined.



advertising, or commercial gains. It is crucial for the media to adopt an approach that respects the human rights, dignity, and capabilities of individuals with disabilities, and acknowledges their active role and contribution to society. Using fair language and avoiding stereotypical images and incorrect terms is essential to prevent the reinforcement of stigma and discrimination.

Journalists, media producers, and even drama creators hold the responsibility of striking a balance between raising awareness about issues concerning individuals with disabilities, while also respecting their privacy and independence. Additionally, the media plays a crucial role in shaping media policies and public opinions on the rights of women and girls with disabilities, empowering journalists to effectively address women with disabilities' issues, and presenting disability as a facet of diversity within the human community.

By upholding these standards, the media can contribute to fostering a more inclusive and fair society that dignifies and humanizes individuals with disabilities. Consequently, several civil society organizations across various Arab nations advocate and press for a more precise, diverse, and inclusive representation of people with disabilities in Arab media. They emphasize the significance of authentic and diverse imagery that challenges common stereotypes. These organizations also aim to raise awareness about the critical need for accurate media coverage and extensive campaigns that spotlight various sensitive disability issues without bias or stereotyping.

“Akkazah” sheds light on people with disabilities experiences in Lebanon and Syria from their perspectives

Due to a gap between the reality of individuals with disabilities and the portrayal in Arab media, initiatives

like the “Akkazah” platform have emerged. Created by a team of journalists and individuals with disabilities from Lebanon and Syria, this platform presents an unfiltered view of the lives of people with disabilities.

Its goal is to empower disabled journalists to express themselves, display their talents, share their experiences, and publish content that challenges stereotypes surrounding disabilities, aiming to reshape societal attitudes towards them.

“Amal” Radio.. A Media Experiment to Amplify the Voices of People with Disabilities in Tunisia

In addition to Akkazah, there is another unique experience in Africa and the Arab world – Amal radio in Tunisia. This non-profit community radio station comprises a team of journalists and individuals with disabilities. Its purpose is to provide a platform for people with disabilities, to shed light on their issues, and to strive to make their voices heard by the community, government bodies, and international organizations through a variety of programs addressing disability-related matters.

These exemplary media initiatives demonstrate that people with disabilities have highlighted their capabilities and their potential to contribute and thrive in various domains.

Hence, other Arab media platforms can play a pivotal role in promoting the culture of rights and dignity for people with disabilities, by collaborating with media experts, governments, civil society, and all sectors of the community, to ensure that media coverage reflects the diversity and richness of the experiences of individuals with disabilities and underscores the significance of their role in building an inclusive society that embraces diversity and upholds human rights ●

From stereotyping and discrimination to portraying the people with disabilities' experiences with their perspectives and voices through «Akkazah» platform and «Amal» radio

Souhir Chaabani - TUNISIA

Media coverage plays a crucial role in shaping public perceptions and attitudes towards various social groups, including people with disabilities. The representation of individuals with disabilities in the media is a subject of great interest and concern due to the prevalence of stereotypes, misconceptions, and the marginalization, exclusion, and social stigma experienced by this community, which hinders societal progress toward their integration and acceptance.



Arab Media Coverage of Disability Issues: Perpetuating Exclusion and Discrimination

In the Arab media, people with disabilities are often portrayed in a state of “need” and “eliciting pity and compassion,” which diminishes their status instead of acknowledging their full humanity. Disability characters in television programs, films, or Arab dramas are frequently depicted as tragic figures either in need of rescue or as exceptional individuals who overcome their disabilities to achieve success, accompanied by the use of “discriminatory language” against them. Furthermore, drama tends to focus more on presenting models of men with disabilities rather than women, reflecting the dominance of a masculine perspective in the production of media content and the failure to portray women with disabilities as active members of society. This has a significant impact on the proper integration of women with disabilities and the attitudes of public opinion.

The influence of media consumption goes beyond simple portrayal; real disability-related issues often go unnoticed in the media, reduced to superficial news coverage. This lack of depth fails to address crucial aspects of the human rights of individuals with disabilities, particularly the experiences of women and girls, including social discrimination, violence against women, cultural representation, economic opportunities, job market access, political engagement, and public participation.

This oversight significantly influences the lives of people with disabilities, given the vital role media plays in shaping their self-esteem and identity by offering them role models and sharing stories that reflect their realities. A significant barrier preventing individuals with visual or hearing impairments from accessing media content is the absence of descriptive labels or audio explanations, creating obstacles to their engagement with media platforms. Furthermore, media outlets often overlook the unique needs of people with disabilities, evident in the lack of sign language interpretation in most media content and the absence of Braille integration in media products.

“We need an Arab media policy that respects the rights of people with disabilities, especially women and girls”

Arab media must strive to enhance its coverage of disability issues, avoiding common pitfalls such as focusing solely on disabilities rather than the individual’s abilities and neglecting the social, psychological, cultural, and economic dimensions.

It is the responsibility of the media to give proper coverage to disability issues, avoid superficial and opportunistic approaches, and refrain from exploiting people with disabilities for political,



media personnel. Additionally, a training manual was developed to enhance the skills of supporting women with sensory disabilities for the benefit of listening and shelter centers.

Adaptation of Shelters for Women Victims of Violence

Despite the presence of numerous shelters for women victims of violence across different regions of Tunisia, these spaces do not cater to women and girls with visual impairments. Furthermore, these centers were unable to accommodate such women during the COVID-19 pandemic, as they require facilities tailored to their visual impairment. Hence, a crucial part of the project involved preparing shelters to accommodate individuals with visual impairments.

This was achieved through collaboration with the Ministry of Women, Family, Children, and Seniors, as well as the “TAMSS” and “International Federation of the Blind” associations. The preparation process serves as a model experience that should be replicated in other centers to ensure that women with visual impairments have access to the services available to them.

Media and Awareness Campaigns

Throughout the project implementation, three media campaigns were conducted to raise awareness about the importance of opposing violence against women and girls with sensory disabilities, by reporting it and speaking out against it. The “CAWTAR” center led these campaigns on its official social media accounts and in nine public and private, national, local, and associative radio stations.

These campaigns coincided with the observance of 16 days of activism against gender-based violence, the International Day of Persons with Disabilities, and the International Day of Persons with Multiple Disabilities. A wide range of partners participated in these campaigns. The goal of these campaigns was to bring disability issues into the public spotlight, encourage dialogue and media coverage, and advocate for the promotion of a supportive culture for the rights of persons with disabilities.

Digitization to Enhance Access to Information for Individuals with Hearing and Visual Disabilities

Recognizing the potential of digitization to facilitate access to information, its dissemination, and sharing the “CAWTAR” center translated legal texts into sign language, which were then integrated into the electronic legal system to support women’s and children’s rights in Tunisia, known as “Warakti.”

Additionally, it introduced new sections in the audio newsletter “Dima Maana” in collaboration with the “Ebsar” and “Sout Al-Asam” associations in Tunisia. This audio newsletter provides information on various issues relevant to individuals with disabilities.

Furthermore, the “CAWTAR” center adopted the “Safeness” application, designed to prevent violence against women in public places, to ensure its accessibility to individuals with visual disabilities. Moreover, it worked on developing a smart tool connected to the application as an alternative to the mobile phone.

The focus of the “CAWTAR” Center on issues related to individuals with hearing and visual impairments has revealed that the challenges facing this group are much greater than commonly acknowledged. Dealing with disability has been limited to a social context, neglecting comprehensive integration and the promotion of recognition and enforcement of rights.

The project also highlighted the need to work on changing mindsets, breaking stereotypes, and eliminating discrimination based on disability. It also emphasized the lack of involvement of individuals with disabilities in policy-making and their weak integration into the education and employment systems. All these obstacles and difficulties indicate that ensuring the rights of individuals with disabilities will only be achieved through collaborative efforts and consistent policies to establish a public disability policy that recognizes the full citizenship of people with disabilities..●



sensory impairments to protect themselves and report violence.

Additionally, it aims to create a supportive and protective societal, institutional, and legislative environment for this vulnerable group of women. The project sets ambitious yet achievable goals, including defending the rights of women and girls with sensory impairments, ensuring their needs are met and enhancing their participation in public life, including access to local services and appropriate care for survivors of violence.”

It was crucial to ensure that women with hearing and visual impairments gained a deeper understanding of the laws and available support services in cases of violence, as well as acquiring new skills to enhance their integration into society. Equally important was to equip service providers with the necessary knowledge and skills to support and accompany these women in their recovery and social integration.

The project also aimed to raise awareness in the community about the rights of women and girls with disabilities, urging their involvement in anti-violence efforts and advocating for supportive legislation for persons with disabilities, especially those with hearing and visual impairments.

The project adopted a participatory approach, directly involving women and girls with disabilities, alongside various partners such as disability-focused associations, government departments, legislative authorities, women’s shelters, and the media.

An Overview of the Invisible: A Qualitative Study that Challenges the Unspoken

One of the key elements of the project is a qualitative study conducted through interviews and focus groups involving diverse stakeholders, delving into the issue of violence targeting women and girls with hearing and visual impairments.

This pioneering study, the first of its kind in Tunisia and the Arab region, fills a crucial knowledge gap in research on this topic. It sheds light on the various forms of violence experienced by this group in both public and private spheres, examining its impact on self-esteem and relationships, and addressing the significant barriers to their social and economic integration related to education, employment, healthcare, access to services, and rights.

The study also offers recommendations to promote the full inclusion of individuals with hearing and visual impairments across different sectors. While the study emphasizes the qualitative aspect of violence against women with sensory disabilities, it also highlights the common inaccuracy in quantitative data and indicators concerning people with disabilities in general, particularly those with sensory impairments.

According to the estimates from the National Institute of Statistics in Tunisia, around 2.2% of the population are individuals with disabilities. These disabilities are categorized into mild disabilities at 44.3%, severe disabilities at 37.2%, and profound disabilities at 18.5%. Women make up 49.39% while men account for 50.61%



to influence policy changes by engaging with political decision-makers to integrate the rights of people with hearing and visual impairments into the development agenda.

It is unfortunate to admit that the challenging reality faced by people with disabilities is not confined to a single country or region. It is essential to recognize that over 80% of them reside in developing countries, often in unfavorable conditions, particularly concerning the majority of the sustainable development goals. The United Nations Committee on the Rights of Persons with Disabilities highlighted three primary areas of concern in its general comment on women and girls with disabilities within the Convention on the Rights of Persons with Disabilities: violence, health, sexual and reproductive rights, and discrimination. Regrettably, violence against women and girls with disabilities, including sexual violence, assault, forced sterilization, female genital mutilation, exploitation, and economic abuse, persists.

The committee also highlighted the widespread discrimination against women with disabilities, stemming from their social status, disability, and other factors inadequately addressed in laws and policies. These include the right to life, equal recognition before the law, and the lack of inclusion of the gender perspective in disability-related policies. Additionally, there is a dearth of disability rights perspectives in gender equality policies and insufficient measures to promote the education and employment of women with disabilities.

The «Making the Invisible Visible» project is an urgent call for the inclusion of individuals with visual and hearing impairments in development opportunities and the adoption of a rights-based approach to address their issues. This approach aims to enforce their rights, and enable policy monitoring, review, evaluation, and amendment to eliminate discrimination, marginalization, and exclusion. Regardless of the type of disability, it should not be a reason for absence, restriction, deprivation, abuse, or violation of human dignity. ●



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

Since sweeping across the world in early 2020, the COVID-19 pandemic has brought to the forefront a sharp increase in various forms of violence against women on a broad scale, unlike anything seen before. This surge can be attributed to lockdown periods and the profound, far-reaching impacts of this health crisis, which have triggered significant economic, social, health, and psychological challenges, especially among vulnerable groups such as women and girls.

The pandemic has highlighted a significant increase in the crisis and gender-based violence towards women and girls with disabilities, especially those with hearing and visual impairments. It has uncovered numerous challenges and barriers faced by this group in accessing services, receiving crucial information during crises, and fully integrating and utilizing available resources to overcome the challenges of the crisis period.

In this context, the «CAWTAR» center, as part of its focus on combating gender-based violence through various projects, has chosen to address the issue of violence against women and girls with hearing and visual impairments. Their project «Until the Invisible Becomes Visible» received support from the United Nations Trust Fund to End Violence against Women. This project posed significant scientific and procedural challenges, as the lack of data and research on women with hearing and visual impairments became apparent from the outset. The reality also highlights the increasing difficulties and barriers faced by people with disabilities. Furthermore, national development plans and strategies have yet to fully incorporate the rights of people

with disabilities into policies and legislation. Civil society organizations working on this issue struggle with resource mobilization and fieldwork for the benefit of these groups. Additionally, specialized centers for people with disabilities limit their opportunities for education, training, support, and economic integration. Throughout all of this, women and girls are the most vulnerable and encounter compounded obstacles and difficulties due to their gender.

In a reality where this group remains invisible, its members experience marginalization, exclusion, and social stigma. It was daring to address this issue through various means, including research, training, awareness, advocacy, and facilitating access for women who have survived violence to support and accompaniment services. It also involved rallying a crucial network of partners to participate in the project and establish an alliance to advocate for the full integration of people with disabilities into public life.

The project aimed not only at women and girls with visual, auditory, and speech impairments who are victims of gender-based violence but also successfully involved other groups such as workers in shelters and women's support centers for violence victims, disability-focused associations, government agencies, local authorities, universities, and media organizations.

Our objective was to strengthen the collective and institutional support system to address the specific needs of visually and hearing impaired women, as well as those with speech impairments, who are victims of gender-based violence. We aimed

CAWTARYAT

89 - 2024

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research

A look at the invisible:

**The latest publications from «CAWTAR» on the violence
against women with sensory disabilities in Tunisia**

Pour que
l'invisible
soit **visible**

Making the Invisible Visible:

**To prevent sensory
impairment from
leading to further
exclusion and violence**



كوئريات عدد - 89 سبتمبر / أيلول - 2024
**نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوئر**

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 89 - 2024

- المديرة التنفيذية : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال مجري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير : سهير الشعابي، تونس
د. رفيقة النجار، تونس
ابراهيم ابو كامش، فلسطين
سيد إسماعيل، فلسطين
سوار عماديدية، تونس
سهير فهد جرادات، الأردن
عزيزة الشلوقي، تونس
عماد الزواري، تونس
مينة حوجيب - المغرب

**الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوئر**

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>
https://twitter.com/CAWTAR_NGO